التعليم الصناعى وريادة الأعمال
دراسة ميدانية لبعض مداس التعليم الصناعى بالمنصورة

د/ هدى محمود الطلحاوى مؤمن

المقدمـــــة:

لقد أصبح العنصر البشرى فى ظل الاقتصاد التنافسى وعصر المعلوماتية ، هو رأس المال الحقيقى للمنظمات باعتباره الركن الذى يقوم بالدور الرئيسى فى عملية الابتكار والتجديد ، وهو القائد فى عملية التغيير والإبداع ، وبالتالى هو القادر على تحويل المعرفة إلى قيمة ومن ثم إلى ميزة تنافسية ، مما يعنى أن يركز الثقل فى توليد القيمة قد انتقل من استغلال الموارد الطبيعية (المادية) إلى استغلال الأصول الفكرية (سعيدة بلهادى ، ٢٠٠٨ : ٨ – ١٠) .

وحين تكافح المؤسسات من أجل تحقيق الازدهار فى البيئات التنافسية ، فإن التفكير يصبح أمراً فى غاية الأهمية . فالمؤسسات تعيش فى اقتصاديات غير ملموسة اقتصاديات المعلوماتية ، والتى تعتمد على السرعة والمرونة والابتكار ولقد أوضح العديد من العلماء أن عدداً هائلاً من الشركات المختلفة لا تستمد مزاياها التنافسية من تقديم أقل الأسعار أو أحدث التقنيات أو أفضل المنتجات ولكنها تستمدها من كونها مبتكرة ، وهذه المزايا التنافسية منبعها الحقيقى العنصر البشرى . ويُعد التفكير الريادى أحد دعائم التنافسية والتى يقوم على أساس تقديم الجديد والذى يحقق للمؤسسة التمييز والريادة (مدحت أبوالنصر ، ٢٠٠٤ : ٧) .

والتعليم هو الطريق لاكتساب الخبرات العلمية اللازمة للحياة العلمية وسوق العمل، والتعليم الصناعى هو الرافد الذى يمد بخريجين متخصصين فى المجالات الفنية التى يحتاجها القطاع الصناعى والزراعى والتجارى ، وبتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى وربطة بسوق العمل والإنتاج ، يمكن أن يستعيد القطاع الصناعى عرشه ، وينعكس ذلك إيجابياً على القطاعات الأخرى المرتبطة به .

وتُعد الريادة فى التعليم أحد الدعامات الأساسية فى تنمية العنصر البشرى ، ذلك أن الحديث عن العنصر البشرى يعنى الحديث عن التعليم ومؤسساته المختلفة حيث ترتبط التنمية البشرية بالتعليم والتدريب من أجل الاستفادة مكن الإمكانيات البشرية فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

ولا توجد مبالغة فى القول بأن ريادية التعليم بما يدره من عائد اجتماعى واقتصادى يُعد من أهم العناصر الحاسمة فى تحديد مستقبل الشباب ، ذلك أنه المسلك الطبيعى لإعادة صياغة العقول وتنمية الفكر الإنسانى ، هو تأهيل البشر وتدريبهم من خلال ريادة التعليم وإعادة التكوين الفكرى والثقافى بما

يسمح بخلق الميزة التنافسية وتدعيمها باستمرار (الأهرام ، ٣ ديسمبر ٢٠١٦) .

ولعل المتتبع لأوضاع نظم التعليم عبر العصور المختلفة يسلم بأن التعليم لم يكن فى أى عصر من العصور بمنأى عن الظروف والتغيرات المجتمعية المحيطة فهو دائماً يتأثر بكل ما يدور فى المجتمع من أحداث وتغيرات .

وفى هذا العصر أصبح التنافس مبنى على التطور والإبداع التكنولوجى وهذا بدوره يعتمد على العلم والمعرفة اللذان يمتلكهما العقل البشرى ، ولذا فاهتمام إدارة المؤسسات فى وقتنا الحالى تتجه نحو العنصر البشرى ، فقد تبين أنه أهم عنصر فى عناصر الإنتاج إذ يفوق بقية العناصر الأخرى فى القيمة والأهمية باعتباره يستطيع بقدراته وكفاءته أن يخلق الموارد المختلفة وينميها ويطورها . فالاتجاه السائد اليوم ، هو ضرورة الاستثمار فى العنصر البشرى لأنه يعتبر الاستثمار الحقيقى والدائم ، فالإستراتيجية التنافسية المعاصرة التى تتمثل فى الحصول على المزيد من الحصص السوقية والمحافظة عليها ، أصبحت مبنية على العقول البشرية المبدعة هذه العقول المتمثلة فى موظفين يحسن اختيارهم ، تدريبهم ، تحفيزهم لخلق الرغبة لديهم على الأداء الجيد وكذا منحهم فرص المبادرة ، وتوجيههم بالشكل الذى يولد لديهم القدرة على التوجه الذاتى *(Garg Oddou, 2013: 1 – 10)*

إن فكر ريادة الأعمال غالباً ما تكون العنصر المفقود الذى يحول الرؤية إلى واقع فى العمل الأكاديمى ، وهو القادر على وضع حد للجدل التاريخى فى مؤسسات التعليم بين من يتبنون " المعرفة للمعرفة " وبين الذين يعتقدون أن التعليم الصناعى القائم على ريادة الأعمال والتفكير والابتكار وتكافؤ فرص التعليم واستحداث أنماط جديدة فى التعليم الصناعى مع إتاحة فرص التعليم الريادى المستمر مدى الحياة للراغبين فيه والمرونة والتنوع فى أنماطه .

وإذا قامت مؤسسات التعليم بتعزيز ثقافة ريادة الأعمال سوف يزدهر الإبداع داخلها ويحفزها على التعاون ، والبناء والاستدامة ، ويزودها بتفاصيل عملية لتصميم وتحقيق أقصى قدر من إمكانات البرامج الريادية ... وريادة الأعمال ليست موضوعاً أو تخصصاً وإنما هى ممارسة أو طريقة تفكير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٦ : ١٠) .

وتأسيساً على ما سبق فإن بناء الجيل الريادى القادر على خلق فرص عمل له ، ولغيره أحد أهم عوامل نجاح الكثير من البلدان المتقدمة ، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى بعض اقتصاديات الدول المتقدمة حوالى ٧٥٪ من مؤسساتها مما

يتطلب إعداداً مبكراً لهؤلاء الشباب قبل دخول معترك الحياة العملية لبناء شخصيات ريادية قادرة على أن تؤسس مشاريع تجارية من الصغر ويتمخض عن هذه الريادة إنشاء مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة ناجحة (إستراتيجية لإدراج ريادة الأعمال الألكسو : القرن الحادى والعشرين)

إن العنصر البشرى هو العنصر القادر على البناء والهدم ، فل السياسات ولا الخطط ولا البرامج تكون ناجحة التنفيذ وتحقق الأهداف إلا من خلال الأفراد وبهم ، فالفرد الفعَّال هو القادر على أداء العمل ، مع توفير الرغبة لدية لأدائه بشكل جاد وملتزم ، غير أن توفر القدرة والرغبة وحدهما غير كافيين ، إذ لم يكن هناك نظام تسيير محكم محاورة : الاختيار ، التدريب ، التقييم ، التطوير والصيانة حتى تزيد فرص الاستغلال الفعال لهذه الموارد (كورتل فريد ، ٢٠٠٧ : ١٤) . وذلك من خلال تطبيق فكر ريادة الأعمال فى التعليم الصناعى .

مشكلة الدراسة :

لقد ظهر كثير من التحديات المتلاحقة التى تواجه الدول الغنية والفقيرة والنامية الصناعية وأنعكس أثرها على متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية .

وظهرت فى الآونة الأخيرة تخصصات جديدة فرضت نفسها نتيجة الثورة المعلوماتية الهائلة والتطور المستمر فى الآلات والمعدات الصناعية ، مما ينتج عنه الحاجة الملحة إلى عمالة ذات مهارات فنية وتقنية عالية ، لديها القدرة على التأقلم واستيعاب كل ما هو جديد لتحفظ لنفسها مكان فى سوق العمل وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت مخرجات المنظومة التعليمية تساير هذا التقدم ، وتفرز للمجتمع خريجين مهرة لديهم القدرة على التفكير السليم ، وحسن التصرف واتخاذ القرارات الصالحة .

ويواجه التعليم الصناعى عديد من التحديات على الساحة حيث يصادف هذا النوع من التعليم عوائق كثيرة منها : سياسات الإعداد لهذه القدرات البشرية ، وعدم مراعاة طبيعة الاحتياج الموجه من المنظمات المستقبلة لمخرجات هذا النوع من التعليم ، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن سوق العمل بظروفه الحالية غير قادر على استيعاب كل تلك المخرجات ، بل لفئة محددة ونوعية من الخريجين .

فالعلاقة بين منظومة التعليم الصناعى ومتطلبات سوق العمل تتصف بالتدهور ، ومن هنا يتضح إشكالية هذه الدراسة من خلال دراسة مشاكل التعليم الصناعى وعلاقتها بسوق العمل ، ومحاولة تطبيق فكر ريادة الأعمال على مناهج وبرامج التعليم ، ودمج الريادة فى مراحل التعليم

المختلفة ، وتطوير سياسات تعليم الريادية وبرامجها وخاصة فى التعليم الصناعى ، حيث إن دمج الريادية فى التعليم يزيد من ملائمة وجدوى التعليم ، وبالتالى نوعيته وجودته ، ويسهم فى تمكين الشباب من المشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية لمجتمعهم .

إن تزايد مخرجات التعليم الصناعى يقابل بانخفاض القدرة الاستيعابية لها من قبل أصحاب الأعمال فى القطاع الصناعى ، ويعكس ذلك الموقف السلبى لقطاع التشغيل الأساسى لمخرجات هذا التعليم . ولذلك تهتم هذه الدراسة بمحاولة الاستفادة من الاستفادة من الاستثمار البشرى داخل التعليم الصناعى.

ومن هنا تبدو إشكالية هذه الدراسة فى محاولة للتعرف على أهم معوقات التعليم الصناعى (نظام الثلاث سنوات) وخاصة بالنسبة لمتطلبات سوق العمل ومدى احتياج نظام التعليم الصناعى لتطبيق فكر ريادة الأعمال من أجل خلق جيل جديد من الطلاب الذين يتمتعون بمهارات وقدرات تؤهلهم لسوق العمل الجديد .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية فى :

- محاولة التعرف على الواقع الفعلى للتعليم الصناعى وعلاقته بسوق العمل فى كافة المهن والتخصصات وبالتالى تأثيره على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- أهمية تطبيق ريادة الأعمال فى التعليم وخاصة الصناعى .
- محاولة التعرف على دور ريادة الأعمال فى بطالة الشباب .

وقد تسهم نتائج هذه الدراسة فى تمكين مدارس التعليم الصناعى من تقديم خريجين على مستوى جيد وتوفير فرص عمل حيث إن إعداد متعلمين ذوى كفاءات عالية يتطلب نظرة متأنية خاصة بماذا ندرس ؟ وكيف ندرس ؟ وما ضمانات نجاح ما نقوم به ؟ بمعنى ان يكون لدينا معايير جيدة لأداء التلاميذ ، وفى الجانب الآخر معايير لمعرفة مستوى أداء المؤسسات التعليمية بما يجعلهم قادرين على المنافسة القوية لنظرائهم فى أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الواقع الفعلى للتعليم الصناعى وعلاقته بسوق العمل .
- محاولة التوجه نحو عقلية ريادة الأعمال فى التعليم الصناعى .
- زيادة الوعى الاجتماعى بأهمية دور مخرجات نظام التعليم الصناعى وأثره على القطاع الصناعى وسوق العمل وخاصة من خلال تطوير مناهج هذا التعليم .

وأخيراً التوصل إلى أهم توصيات ومقترحات الدراسة .

مفاهيم الدراسة :

تعريف ريادة الأعمال :

يُعد مصطلح ريادة الأعمال من المصطلحات الحديثة ، والتى بدأت تسطير على عقول الشباب فى الآونة ، وخاصة أن المجال متاح ، ومفتوح أكثر من السابق للشروع فى تنفيذ وتطبيق الأفكار الخلاقة والإبداعية على أرض الواقع ، بالإضافة إلى العديد من الفوائد الملموسة ، والمتحصل عليها من ريادة الأعمال ، سواء على المستوى الفردى أو الجامعى .

وهى عملية خلق نوع جديد من المنظمات التى لم يسبق قيام مثلها ، أو تطوير منشأة قائمة بأعمالها وتسخير الفرص المتاحة لتطوير هذه المنشأة والتقدم بها بأسلوب ابتكارى ومستحدث .

كما تعرف على إنها إنشاء المشروعات أو تطويرها ، وتوظيف التفكير الإبداعى فى ذلك ، بحيث تكون هذه المشروعات قادرة على تحقيق إضافة ما ، فى مجالات عملها إلى جانب ذلك ، فإن مفهوم ريادة الأعمال يتضمن بشكل أو بآخر حسن إدارة المشاريع والقدرة على الوصول بها نحو أعلى المراتب وهى تعنى أيضاً القدرة على المبادرة فى إنشاء مشاريع خاصة جديدة ذات أفكار مختلفة والرقى بها نحو القمة .

وريادة الأعمال ترتبط بالجودة والمهارة المطلوبتين لكى تصبح من رواد الأعمال ، وهى تشير إلى القدرات اللازمة لتحديد وتوليد أفكار مبدعة ، وتعبئة الموارد وتنظيم الإنتاج وتسويق المنتجات وإدارة المخاطر وتعمل باستمرار لتحقيق النمو والتميز فى العمل .

ويمكن دمج فكرة ريادة الأعمال فى العلم الأكاديمى بطريقتين : أن يتعلم الأكاديميون طرق هذا الفكر ، وأن يشترك رواد الأعمال فى الأنشطة الأكاديمية ، أما العقبة الرئيسية فى تنفيذ ذلك هى معارضة بعض الأكاديميين لأهمية فكر ريادة الأعمال ، فإن النتائج تتجلى فى الحال بشكل مؤثر ، فصوت ريادة الأعمال بين مجموعة متميزة من العلماء يقود فى الغالب إلى علم ريادة أعمال ذى تأثير أعظم .

ونستخلص من التعريفات السابقة تعريف إجرائى لريادة الأعمال بأنها هى النشاط الذى ينصب على إنشاء مشروع عمل جديد ويقدم فعالية اقتصادية مضافة ، كما أنها تعنى إدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شىء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادى وإدارى جديد . وذلك من خلال اكتساب القدرات والمهارات خلال التطور العمرى للفرد ، ويعتمد هذا بشكل أساسى على الفرص والإمكانيات التربوية والتعليم ية والثقافية التى يوفرها المجتمع للفرد

من خلال التعليم الجاد والذى يتوفر فيه تزويد الطلاب المهارات الحديثة التى يحتاجها سوق العمل (محمد كاظم ، ١٩٨٨ : ٣٨) .

ومن ثم فإن ريادة الأعمال بهذا المفهوم تعتبر من الإستراتيجيات الهامة جداً لتحقيق التطور والنمو الاقتصادى فى المجتمع.

تعريف التعليم الصناعى :

هو ذلك النوع من التعليم الذى يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والصناعية والمهارات العملية التى تمكنه من إتقان أداء عمله ، وتنفيذه على الوجه الأكمل *(https: /// m.facebook.com)* .

ويعرف بأنه التعليم الذى يهتم بإعداد مواطنين مؤهلين للعمل بالمهن المختلفة وهناك مدراس ثانوية متخصصة تدرس فيها مواد كالنجارة ، والمعادن والإلكترونيات والزراعة والصناعة ... الخ *(Wiki<https:// ar.m.wikipedia.org)* .

ويعرف أيضاً بأنه تعليم يعمل على تأهيل المتدربين لوظائف أو مهن مختلفة فى العديد من مجالات الحياة والتى تعتمد فى أساسها على الأنشطة اليدوية والعملية – غير الأكاديمية – والتى لها علاقة وثيقة بمهنة أو حرفة معينة ومن ثم يجنى الطالب الخبرة العملية اللازمة فى المهنة المختارة ويشار إلى التعليم الصناعى فى بعض الأحيان بأنه التعليم التقنى لأن المُتعلم أو المتدرب يصبح قادراً على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية بطريقة مباشرة (محيا زيتون ، ١٩٩٨ : ٢).

يعرف بأنه ذلك النوع من التعليم النظامى الذى يتضمن الإعداد التربوى والتوجيه السلوكى واكتساب المهارات والمقدرة الفنية ، والذى تقوم به مدارس نظامية بمستوى الدراسة الثانوية بهدف إعداد فنيين مهرة فى مختلف المجالات والتخصصات الفنية ، بما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التى توكل إليهم للمساهمة فى الإنتاج الفردى أو الجماعى ، خاصة عمليات الصيانة التى تحتاج على إلمام كاف يجمع المهارات والخبرات اللازمة ، فهو وصل بين الأطر التقنية وخريجى معاهد التعليم التقنى أو خريجى مدارس التعليم الصناعى (سعد الدقميرى ، ٢٠٠٩ : ٢٥) . والتعليم الفنى وفقاً لهذا المفهوم هو نوع من عمليات التعليم التى تقوم بإعداد الفرد للحصول على شهادة معينة للانخراط فى سوق العمل والتى تقوم بتزويد الفرد بالتدريب اللازم والمهارات الاحترافية أو التخصصية الضرورية للمهنة المعينة للنجاح فى عالم العمل .

التعليم الصناعى وعلاقته بسوق العمل :

لاشك أنه بالنظر إلى واقع المجتمع فى الوقت الراهن نجد أن التعليم الصناعى كأحد قضايا المجتمع يحتل مكاناً محورياً خاصاً بين مجموع القضايا الاجتماعية الكبرى المطروحة على الساحة ، ويعبر طرح قضية التعليم الصناعى وعلاقته بسوق العمل عن

مستوى واتجاه الحركة القومية من جهة ، إلى جانب أنه يعكس مستوى التطور الاجتماعى والثقافى الذى بلغته البلاد من جهة أخرى .

ويُعد التعليم الصناعى ضرورة اجتماعية تمليها متطلبات العصر الحديث ، فهو المجال الحيوى الواسع الذى يجب تطويره ، وتحديثه بسبب تنامى الحاجة للعناصر الفنية الماهرة والمؤهلة لمباشرة عمليات الإنتاج والوصول بها إلى المستوى التنافسى عالمياً ، وإيجاد وإنتاج القاعدة الماهرة من الفنيين والمنتجين ، خاصة وأن المجتمع يطمح إلى مزيد من التوسع فى الاستثمارات الجادة فى مجال السلع والخدمات . لاسيما وأن مصر تعانى من نقص العمالة الماهرة وشبه الماهرة حيث أن متوسط إنتاجية العامل بها أقل من متوسط إنتاجية العامل فى بلدان أخرى فى الوقت الذى تعتبر الدول المتقدمة مثل ألمانيا واليابان وأستراليا التعليم الفنى أساس التنمية التكنولوجية . وللأسف أدى سوء وإهمال التعليم الصناعى والفنى فى مصر إلى القصور فى تنمية المهارات وإهدار للإمكانات البشرية لدى الشباب .

ومن يتتبع مسيرة التعليم الصناعى فى وضعه الحالى يشعر أنه أخذ يسهم فى صناعة البطالة وعزوف الشباب عن العمل وعدم احترامهم للمهن ، فالأسلوب النظرى للتعليم الصناعى وعملية التركيز على الحفظ والاستظهار وضعف الإعداد الجيد للمعلمين واستعدادهم وعدم ملائمة التخصصات المتداولة فى مدارسنا الصناعية لاحتياجات الوطن كل ذلك ساهم فى عزوف الطلاب عن المشاركة كقوة بشرية إيجابية فى تنمية مهاراتهم ، وهناك الآلاف من الأعداد الكبيرة يدخلون المدارس الصناعية ، وآلاف يتخرجون منها سنوياً ولكن وبكل أسف آلاف تبحث عن عمل ، أى عمل ولكنها غير مؤهلة للعمل غير راغبة فيه ، وغير محبة له . ونقف عاجزين عن الاستفادة من أولادنا بسبب حقيقة واضحة نعلمها جميعاً ونقفز من فوقها دون معالجتها بصورة جادة ، بأن أولئك الخريجين لا يمكن الاستفادة منهم ما لم نغير طريقة إعدادهم وطريقة إعداد المدرسين عندنا لكى نغير نظرة الطالب الذى يتقدم للالتحاق بالتعليم الصناعى (عبداللطيف الهنيدى ، ٢٠٠٤ : ٧٧) .

ولقد نجح التعليم الفنى فى السابق لأننا كنا بحاجة على إنجاح هذا التعليم وكانت إمكانياتنا تسمح باستيعاب أى متعلم من أى نوع .

ولكن القضية اختلفت اليوم ، الحاجة تختلف وقدرتنا تختلف أيضاً ، ولابد أن نتعاون على إعادة برمجة التعليم الصناعى بما يتفق مع حاجة مصر لليد العاملة الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلاً علمياً عالمياً ، حتى لا نضيع هذا الجيل ونهدر طاقاته ، فالتعليم الصناعى

اليوم أصبح منظومة مهمتها قاصرة على تخريج حملة شهادة صناعية فقط دون أى اعتبار لمستوى هذا الخريج ومدى إمكانية الاستفادة منه فى سوق العمل ولكن هناك أوجه قصور فى التعليم الصناعى ومنها :

١ – الطالب فى التعليم الصناعى ليس أمامه أى خيار فى التخصص الذى يرغب الالتحاق به ولم يفكر أى من المسئولين فى إيجاد طريقة لاحترام رغبات الطلاب .

٢ – تنتهى علاقته بالتعليم بمجرد حصوله على شهادة الدبلوم لعدم وجود الدافع إليه لاستكمال التعليم ولعدم وجود مجال تطبيقى يتناسب فى شهادة تخرجه .

٣ – انخفاض مستوى التأهيل العلمى لطالب التعليم الصناعى الأمر الذى يدفعه على عدم الانصراف عما تلقاه أثناء فترة الدراسة إلى أمور مهنية أخرى ليست لها علاقة بتخصصه التعليمى بالمدرسة بعد تخرجه فى حال عدم وجود وظيفة حكومية وأصبح الهدف مجرد الحصول على الشهادة فقط .

٤ – الطالب فى التعليم الصناعى يركز اهتمامه فى اليوم الدراسى على حضور الحصص العملى – ليس حباً فيها – ولكن خوفاً من ضياع نسبة الحضور ٧٥٪ المقررة للحصص العملية مما يؤدى إلى حرمانه من دخول امتحانات آخر العام .

٥ – لا يهتم الطالب بالنظر إلى العلوم الثقافية والإنسانية فهى لا تعنى بالنسبة له أى شىء لأنه لا يجد أى استفادة من مواد متخصصة فكيف يستفيد من هذه العلوم لدرجة أن الطالب خريج التعليم الصناعى على وجه الخصوص لا يجيد القراءة والكتابة دون التدخل لعلاج هذه الظاهرة .

٦ – إن المعلم يفتقد لدافع التثقيف المهنى لعدم وجود التوجيه اللازم له لهذا الاتجاه وبالتالى غالبيتهم يجهلون تماماً رسالتهم التعليمية وطريقة تعاملهم مع إدارة المدرسة والتوجيه الفنى والمتابعين (أحمد السيد ، ١٩٩٣ : ١٦٠) .

ولوحظ فى الآونة الأخيرة وجود فجوة واسعة بين التعليم الثانوى الصناعى وبين احتياجات سوق العمل مما يقتضى العمل على إيجاد سياسة موحدة تشكل جزءاً من السياسية الاقتصادية فى المجتمع على المدى القصير والبعيد .

وإن كان من المحتم علينا إعادة تنظيم التعليم الصناعى بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة بالمجتمع فإن التوسع فى التعليم الصناعى يُعد مطلباً حيوياً مع الارتقاء بجودته لتوفير الكوادر الماهرة وفق المهن والتخصصات المطلوبة فى سوق العمل ومقابل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتأدية الخدمة الأساسية للحياة الإنسانية والنهوض بالمجتمع .

إذ أن وجود العمالة الفنية من الكوادر المتخصصة القادرة على الاضطلاع بمسئوليتها من متطلبات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الاهتمام بالتعليم الفنى بمختلف أنواعه ومستوياته من حيث التوسع فيه مع الارتفاع بمستواه للعمل على زيادة فاعليته وصولاً لإقامة المجتمع المنتج كما يتطلب ذلك أيضاً حسن توجيه الطلاب ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسى للإقبال على ذلك النوع من التعليم وتوفير الإمكانات الفنية والتعليمية التى تكفل بلوغهم مستوى يجعلهم قادرين على إيجاد فرص العمل المنتج بمجتمعهم (سيد عبدالمقصود ، ٢٠٠٣ : ٣٠ – ٣٢) .

وتأسيساً على ما سبق فيعد ظهور المهن المستحدثة فى المجتمع استجابة للتطور السريع فى مجال التقدم التقنى والتكنولوجى والتى نجذب إليها معظم الشباب من الخريجين والتى تعتمد على تقنية المعلومات والحاسب ، بما أتاح فرص عمل مستحدثة ، فتحت مجالات جديدة ولكنها تتطلب على الوجه الآخر تخصصات بعينها ومتطلبات خاصة ، قد لا تتوافر لدى الكثير من خريجين التعليم الصناعى (برجيت بيرجر ، ١٩٩٥ : ٤٠) .

وتحرص هذه المهن المستحدثة على الارتقاء بمهارتها ، مما يستلزم ظهور مهن جديدة آخذة فى التوسع السريع ، وهذا يعنى اختفاء الوظائف التقليدية وظهور وظائف مهمة جديدة ذات صلة بالتقدم التكنولوجى والتى تجذب إليها معظم الشباب ، مما أتاح فرص عمل مستحدثة، فتحت مجالات جديدة ولكنها تتطلب على الوجه الآخر تخصصات بعينها ومتطلبات خاصة ، قد لا تتوافر لدى الكثيرين من خريجى التعليم الصناعى .

ورغم أهمية العديد من المهن ، فإنها تتطلب تدريبات معينة حتى يصبح الشباب لديهم القدرة على التنافس فى السوق وتحقيق متطلباته المتجددة ، بما يحقق للشباب مستقبلاً أفضل (اعتماد علام ، ٢٠٠٧ : ٢٠٥) .

غير أن واقع الأمر أن ما يتلقاه الشباب من خلال فرص العمل المتاحة ، لا يستطيع بها مواجهة أعباء سوق العمل ومتطلباته ، الأمر الذى يدفع الشباب إلى بذل مزيد من الجهد والمال من أجل تأهيله لمتطلبات سوق العمل ، الأمر الذى قد لا يكون متاحاً لكثير من الشباب ، فيقع فريسة اليأس والإحباط وخاصة فى ظل الانتشار الرهيب لوسائل الإعلام والاتصالات وشبكات المعلومات والإنتاج العالمى ، وزيادة الوعى المعرفى والثقافى المترتب على زيادة أعداد

المتعلمين من الشباب (عزة كريم ، ٢٠٠٣ : ٢٠٠) .

إن الاهتمام بالتعليم الصناعى قضية بالغة الأهمية ، تخصنا وتخص أجيالاً قادمة سترث هذا العبء إذا نحن قصرنا أو تساهلنا فيه ؛ لأن هذه الفئات التى نُعلمها اليوم هى حجر الزاوية بالنسبة لقضايا التنمية ، والتعليم الصناعى عامل مهم ولعله العامل الأساسى فى ذلك مثل العوامل الاقتصادية الأخرى ، وهو من العوامل الأساسية فى عملية التنمية الاقتصادية وإنه لأمر مؤسف أن تحسب أن هناك إهداراً للطاقات البشرية التى يفترض أنها تبنى هذا الوطن دون علاج سلبيات هذا التعليم الهام فى التنمية عاملاً خطيراً فى هدم طاقات ملايين الشباب وعدم الاستفادة من تعليم هؤلاء وربط عملية التعليم بقضايا التنمية ، فهذه الأفواج من الممكن أن تكون أيادى تبنى وتشيد لا أن تتحول إلى جيوش من طلاب الوظائف الذين يسرعون للالتحاق بالوظائف الحكومية لو وجدوها ، بل إن الوظائف الحكومية لم تعد قادرة على استيعابهم ، ومن هنا جاءت أهمية الإفادة من هذه الأعداد من الطاقات المعطلة على أسس صحيحة .

ولقد تخرج من التعليم الصناعى الأعداد الهائلة ، والكثيرون يواجهون عالماً مثقلاً بالمشاكل وفرص العمل أمامهم قليلة ، ومشاكل السن ومتطلبات الحياة ، وسيضافون إلى جماهير الشباب الذين تخرجوا قبلهم فى السنوات السابقة على تخرجهم (على قائد ، ٢٠٠٢ : ١٨٩) .

ومما لاشك فيه أن قضية بناء الفرد لنفسه وتحسين مستواه العملى تعتبر قضية مهمة ولهذا فإن المسئولية تبدأ من الطلاب أنفسهم ومن الأسرة التى تقف خلفهم لتوجيههم التوجيه السليم وإعانتهم على اختيار التعليم الصحيح الذى يتفق مع إمكانيتهم ويحقق لهم مستقبلاً مشرقاً والبعد عن المؤثرات الاجتماعية التى تدفع بأبنائنا إلى اختيار هذا التعليم بوضعه الحالى رغم أنه لا يحقق رغباتهم وطموحاتهم ، كما انه يقوم بتخريج تخصصات غير مدربة وغير مؤهلة فتكون النتيجة الحتمية بطالة متزايدة .

أهمية تطبيق ريادة الأعمال فى التعليم وخاصة الصناعى :

إن الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية أمر ضرورى لما للموارد البشرية من أهمية قصوى ، فهى الثروة الحقيقية والرئيسية للأمم ، ولقد أيقنت الأمم المتقدمة تلك الحقيقة ، فأحسنت التخطيط الإستراتيجى ، ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الموارد البشرية على مدار عقود من الزمان ونجحت فيما خططت ونفذت ، فالعنصر البشرى بما لديه من قدرة على التجديد ، الإبداع ، الابتكار ، الإختراع والتطوير يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية وألا يجعلها عائقاً نحو التقدم والنمو

عن طريق الاستغلال الأفضل ، إن لم يكن الأمثل لطاقات المجتمع العلمية والإنتاجية ، فضلاً عن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمارات المتاحة ، إن الموارد الطبيعية والأموال المتوافرة رغم أهميتها وضروريتها الكبرى لا يغنينا عن العنصر البشرى الكفئ والماهر والفعال ، وهذه الحقيقة راسخة على مر العصور والأزمان . فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجاً بذاتهما فالبشر بخصائصهم التى خلقهم الله سبحانه وتعالى عليها هم القادرون على استخدام هذه الموارد بنسب متفاوته من حيث الكفاءة والفاعلية فى العمليات الإنتاجية (مرام الشيوى ٢٠١٥: ٣).

تُعد تعلم ريادة الأعمال فى مراحل التعليم المختلفة ذا أهمية كبرى وخاصة فى مصر ، وهو مسار للحل السريع الذى يمكن أن يسفر عن نتائج على المدى القصير وتعليم ريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية للأسباب التالية :

١ – يؤدى تعليم ريادة الأعمال فى حده الأدنى لتعزيز جاهزية القوى العاملة بدءاً من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية ، وكذلك سيؤدى إلى بناء المهارات المتعلقة بقابليتهم للتوظيف ، مما يجعلهم أكثر استعداداً لسوق العمل .

٢ – تعريف الطلاب بعالم الأعمال من خلال تطوير مهارتهم التجارية وسوف يفرز ذلك على جاهزية القوى العاملة من خلال تزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة لسوق العمل فى السنوات القادمة . وبهذا سوف يساهم تعميم تعليم ريادة الأعمال فى معالجة مشكلة نقص المهارات المنتشرة فى أنحاء مصر .

٣ – بناء جيل من أصحاب المشاريع الريادية وأصحاب الفكر الريادى (عقلية ريادة الأعمال) كما سيتمكن رواد الأعمال من خلق فرص تشغيل لأنفسهم وهو أمر حاسم للتعامل مع ريادة أعداد الشباب والبطالة الناجمة عنها فى الوطن العربى بشكل عام وفى مصر بشكل خاص .

٤ – يسهم فى بناء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما سيؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل وتنويع اقتصاديات مصر (منظمة الأمم المتحدة للتربية ، ٢٠١٢ : ٩) .

وهناك من يرى أن النقلة المجتمعية التى ستحدثها تطبيق فكر ريادة الأعمال على مناهج التعليم الصناعى ، ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية تعليمية فى المقام الأول فعندما تتوارى أهمية الموارد الطبيعية والمادية وبروز المعرفة كأهم مصادر القوة الاجتماعية تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التى تنتج هذه المعرفة وتوظيفها هى العامل الحاسم فى تحديد قدر المجتمعات ، وأصبح الاستثمار فى مجال

التربيـة هـو أكثـر الاسـتثمارات عائـداً بعـد أن تبوأت " صناعة البشر " قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات على الإطلاق.

وبما أن المزيد من الأطفال البالغين يتلقون التعليم الأساسى ويستكملونه فمن المهم تزويدهم بالمهارات اللازمة لعالم العمل والتى تمكنهم من القدرة على العمل بشكل لائق وإعالة أنفسهم وعائلاتهم وتسهم فى جعلهم أعضاء فاعلين ومحترمين فى المجتمع .

والحق أن قضية التعليم اليوم قد غدت من كبرى قضايا مصر ، فهى تطرح أموراً بالغة الأهمية تتجاوز مسائل التمويل لتتعلق بحق المواطن وخاصة الشباب فى التعليم الجيد حيث أن ضعف المناهج ومحدوديتها مشكلة قصوى لدى الشباب بشكل خاص حيث لا توجد داخل هذه المناهج الخبرة العملية والأكاديمية التى يحتاجها سوق العمل ، وهى أيضاً لا تقوم بالرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم ، ولا تقدم تفسيرات مقنعة للظواهر التى تحيط بمجتمعهم ، وبالتالى فهذه المناهج لا تساعد على فهم واقع هؤلاء الشباب فهماً علمياً واقعياً ، مما يؤدى إلى كبت قدراتهم الإبداعية وحجب قدراتهم العقلية عن الإسهام فى تطوير العمليات البنائية فى المجتمع وبالرغم من زيادة الأعداد الرهيبة فى التعليم الصناعى إلا أن الإستراتيجيات ظلت جامدة فى التدريس ، باستخدامها طرق غير مناسبة للتدريس للأعداد الكبيرة ولم تحاول لضعف إمكانياتها أن تستخدم التكنولوجيات المناسبة . هذا بجانب تردى الأوضاع العملية للمعامل وضعف الأجهزة الحديثة (داليا الجيوشى ، ٢٠٠٧ : ٥) . ولا تكتمل منظومة المناهج إلا إذا أعدنا النظر فى الطرق التقليدية للامتحانات المتبعة فى معظم الكثير من المدارس التى تعتمد فى أساسها على قدرة الطالب على استرجاع المعلومات أكثر من قدرته على استيعاب وأعمال الفكر والتحلل والنقد والاستنتاج وحل المشاكل بالإضافة إلى انعدام التفاعل بين الأساتذة والطلاب وغياب الحوار العلمى وعدم ارتباط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى سوء حال المكتبات والتى تعد من أهم أسباب تدهور الأداء ، حيث تعد المكتبة المصدر الأساسى لدعم العملية التعليمية والبحثية بالمدارس ، لذلك فإن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات والاتصالات يعد عقبة أمام تطور التعليم الصناعى وأداء دوره ووظائفه التعليمية والمعرفية والمهنية مما يعوق الشباب عن تحقيق التواصل المعرفى (مصطفى عز العرب ، ١٩٩٩ : ١٧٢) . وهذا يتصل بمسئولية الدولة ، ومستقبل المجتمع ونظراته لعناصر التحديث وتطوير التعليم وخاصة الصناعى والفنى .

ولقد أدرك الجميع أن مصير الأمم هو رهن بإبداع شبابها ومدى " تحديه واستجابته " لمشاكل التغير ومطالبه إن وعينا بدرس الماضى فى التعليم وخاصة الصناعى ومشاكل مناهجه وطرقه يزيد من قناعتنا بأن التعليم وريادة الأعمال هما الحل للكثير من مشاكل التعليم الصناعى .

ونحن اليوم أمامنا إرادة وطنية صادقة نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفى وبناء مجتمع المعرفة والسعى على اللحاق بركب التطور التقنى والمنافسة العالمية لكن التدرج فى التغيير تقتضى أن ندرك أن بناء المجتمع المعرفى يسبقه بناء الاقتصاد المعرفى ، كما أن بناء الاقتصاد المعرفى يسبقه بالضرورة ريادة الأعمال ، كما أن ريادة الأعمال ترتكز فى أساسها على الإبداع والابتكار وبغير هذه المنظومة المتكاملة سنظل نحلم بمجتمع معرفى قادم .

كما أن تبنى ريادة الأعمال فى المجتمع المصرى ترتكز على متطلبات أساسية يمكن إجمالها فى أربعة محاور :

أولاً : التربية والتعليم : فالبداية السليمة والناجحة هى التى تبدأ ببناء فكر الإبداع والابتكار وريادة الأعمال من مراحل التعليم الأولى وأن تكون تلك الموضوعات مدرجة فى صميم مناهج التعليم العام وحاضرة فى تطبيقاتها العملية ، فالتعليم الأمريكى والأوروبى على سبيل المثال يبدأ فى تشجيع الصغار على إنشاء المشروعات وممارسة البيع والتجارة منذ صفوفهم الأولى .

الثانى : من مؤسسات القطاع العام والخاص التى يجب أن تضطلع بدور حيوى كبير فى خلق البيئة الصحية التى يمكن أن تنمو فيها مشاريع الرواد فلا يكفى من القطاع العام والخاص التشجيع والتعاطف ، بل إننا بحاجة إلى إضفاء مزيد من الثقة والاعتمادية على الرواد وأن تُبادر جهات التمويل المختلفة فى الدولة إلى ضمان المشروعات الصغيرة أمام البنوك فى مشروع وطنى يمكن أن يفتح الآفاق الواسعة لنجاح الأعمال الصغيرة المتميزة والإبداعية وذلك لأن ضعف التمويل يؤدى إلى ضعف أداء المدارس الصناعية عن دورها التعليمى بكفاءة وعدم قدرة الطلاب على استكمال دراستهم وذلك لغياب البرامج الحديثة والمتطورة التى تساعد الطلاب على تزويد معارفهم وتدريبهم على المعدات الحديثة والآلات المتطورة فى الورش (فتحى فرج ، ٢٠٠٦ : العدد ١٥٨٥) .

هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه على الرغم من أن شباب هذا العصر قد تمتع بمجانية التعليم فى كل مراحله ، وعلى الرغم مما يخصصه النظام التعليمى فى مصر من ميزانيات تقدم إعانات ومنح أو دعم للكتب الدراسية ، إلا أن نفقاته الإضافية أو غير المباشرة أصبحت تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الشباب وأسرته ، بالدرجة التى تجعل الاستفادة الحقيقية من الفرص التعليمية المتاحة وقفاً على القادرين مادياً ، بل ربما تسبب عائقاً يحول دون الحصول على مستويات تسمح للكثيرين منهم بالمنافسة أو التفوق أو حتى الاستمرار فى التعليم (عبدالسلام نوير ، ٢٠٠٠ : ٧ – ١٠) .

ثالثاً : توفير البنية التحتية ونظم المعلومات ، بإضفاء البنية التحتية كالبرمجية ونظام المدفوعات الإلكترونى والخدمات المساندة ستحول دون نمو المبادرين والقدرة على خلق فرص مشاريع جديدة والتمكن من المنافسة المحلية والإقليمية وخاصة أننا نفتقر إلى كثير من المعلومات عن السوق والصناعة والإجراءات والدراسات السوقية والمسوحات الإحصائية الحديثة الهامة . هذا الداء المزمن والعائق الكبير أمام المنشآت عامة هو فى الحقيقة أكبر تحد وعائق أعظم أمام رواد الأعمال ، ولم ترقى جهود الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والغرف التجارية حتى الآن على مستوى توفير المعلومات الدورية الحديثة .

وحقيقة يشهد المجتمع المصرى الآن تناقضاً بين الخطابات الرسمية والخطط التعليمية الطموحة من جهة ، وبين الواقع الفعلى الذى يعيشه التعليم الصناعى من جهة أخرى الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن تصبح العملية التعليمية عملية مشوهة إلى حد كبير وتفتقر إلى تحقيق أهدافها الأساسية وهى تنمية القدرات البشرية لخريجها من الشباب (محمود الكردى ، ١٩٩٦ : ٣) .

رابعاً : التشريعات والنظم والعمليات الإجرائية الخاصة برواد الأعمال والمشروعات الصغيرة فمخطط التنمية المتلاحقة تؤكد على دعم المنشآت الصغيرة ومساندتها وتسهيل إجراءات إنشائها وقد توافرت التوصيات وتكاثرت المقترحات المنادية بالتشريعات الخاصة للمنشآت الصغيرة (نازم ملكاوى ، ٢٠٠٧ : ١٤٧) .

ونحن نتطلع إلى يوم نرى فيه توحيد جهة الاختصاص فى الترخيص للمشروع الصغير وتسجيل إجراءات ومتطلبات رائدات

الأعمال وإلى سن نظام تكافؤ الفرص بين الشباب .

وأخيراً هل ينجح تعليم ريادة الأعمال فى إنهاء بطالة الشباب :

يمثل النظام التعليمى فى أى مجتمع حجر الزاوية فى كل النظم الاجتماعية الأخرى فهو يحدد بشكل كبير النظام الاقتصادى والنظام السياسى ومن ثم النظام الاجتماعى لكل مجتمع ، وحدوث الخلل فى هذا النظام من شأنه أن ينعكس سلبياً على كافة الجوانب المجتمعية. ويلحظ المتابع للتطور التاريخى ، والاتجاهات التربوية المعاصرة فى شأن التعليم الصناعى ، أنه لأهميته عندت كثير من الدول إلى تمهين التعليم العام بغدخال بعض مناهج التعليم الفنى فى خطط الدراسة للتعليم العام ، كخطوات على طريق تحديث التعليم (استراتيجية مهارات ريادة الأعمال ومهارات القرن الواحد والعشرين ، ٢٠ –٢٣) .

وأصبح من المعترف به اليوم أن رأس المال البشرى هو المصدر الحاسم للقوى فى عالم العولمة ، ويقصد برأس المال البشرى التعليم والقدرة على اكتساب وإنتاج المعرفى ومهارات ريادة الأعمال ، ولذلك نجد أن عائد التعليم على صورة أجور يتصاعد فى كل مكان فى العالم ، أن الاتجاه العام لإصلاح السوق يكمن وراء ذلك ، فعندما تحرر الدولة اقتصادها ، يصبح التعليم مصدر قوة ، حيث ترتفع عوائد التعليم ن فمع التكامل الاقتصادى والتغيرات التكنولوجية ، فإن فرص العامل المتعلم تزداد بدرجة أسرع من فرص تزايدها للعامل غير المتعلم وخاصة نمو تطبيق الفكر الريادى المتطور والدفع من مهارات الطلاب والفنيين والمهنيين.

وسوف تتميز التنمية الصناعية المستقبلية بعدد من الخصائص مثل الانتشار الواسع للتكنولوجيا كثيفة رأس المال ن والعمليات كثيفة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات والتى تحتاج لمهارات بشرية مدربة ومؤهلة . وسوف يتم هذا بالتوازى مع تأكيد الدولة على النمو الذى يتميز بإنتاجية مرتفعة على عكس إستراتيجية النمو التى كانت تعتمد على زيادة الإنتاج وليس الإنتاجية ، وبالتالى فإن التحدى الرئيسى الذى يواجه النمو الصناعى المستقبلى هو العنصر البشرى.

ولقد كثر الكلام مؤخراً عن ريادة الأعمال وأهمية تدريب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل وضرورة ابتكار فرص عمل جديدة فى المنطقة نظراً للصراع العالمى القائم مع بطالة الشباب والخريجين ، صراع وصل إلى مرحلة حرجة جداً لاسيما فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* فبحسب تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى فى نهاية عام ٢٠١٤م فإن معدلات البطالة بين الشباب فى المنطقة هى الأعلى فى العالم وتصل إلى نسبة ٢٧,٢٪ فى منطقة الشرق الأوسط ولى أكثر

من ٢٩٪ فى شمال إفريقيا أى ما يفوق ضعف المتوسط العالمى كما يمثل " تضخم الشباب " الديموغرافي أحد أكبر التحديات التى تواجه اقتصاديات المنطقة علماً أن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً وأن ٢,٨ مليون شاب يدخلون سوق العمل كل يوم .

إلا أن التضخم الديموغرافى السريع ليس السبب الوحيد لارتفاع البطالة بين الشباب فى المنطقة فبحسب دراسة بعنوان " من التعليم إلى التوظيف " أجرتها مؤسسة " ماكنزى " عام ٢٠١٢م فإنَّ أقل من نصف أرباب العمل الذين جرى مقابلتهم يرون أن خريجى الجامعات يملكون المهارات اللازمة لسوق العمل ، ويختلف ذلك عن الوضع القائم فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . إذ يؤكد أصحاب الشركات الكبيرة أن فرص العمل متوفرة لكن الشباب لا يملك المهارات اللازمة لتعبئتها . وهذه الحقيقة التى يتم تداولها منذ بعض الوقت دفعت المفكرين والباحثين إلى التشكيك فى هيكلة وطرق التعليم القائم فى المنطقة وإلى التساؤل عن الدور الذى يجب أن تؤديه المدرسة والجامعة والحكومات فى إعداد الشباب لسوق العمل *(Johamma & Peter, 2000:166)* .

ويمكن القول بأن ريادة الأعمال قد شهدت ثورة معرفية ومعلوماتية على مستوى العالم ككل ، ولقد أدت هذه الثورة إلى اختصار المسافات والزمن بين أرجائه ويترتب عليها ثورة علمية وتكنولوجية جديدة تنتج عنها تطور هائل فى وسائل الاتصال ، وجعل هذا العالم بمثابة قرية كونية صغيرة كما أن تلك التحديات أسفرت عن عولمة اقتصادية تقوم على التحرر الاقتصادى وسيطرة آليات السوق للقطاع الخاص فى كافة الأنشطة الاقصادية والاجتماعية والسياسية (صبحى أبوراضى ، ٢٠٠٩ : ١٧٠) وفى مصر بذلت محاولات عدة لإصلاح التعليم الصناعى من أجل ملاحقة التطورات والتغييرات المتصارعة محلياً وعالمياً .

إن تحول الاقتصاد العالمى من اقتصاد صناعى إلى اقتصاد معرفى يتطلب مجموعة مختلفة تماماً من المهارات والكفاءات التى على القوى العاملة اكتسابها فى ظل عدم تمكن نظم التعليم من مواكبة المتغيرات التى طرأت على الاقتصاد العالمى . ومن هذا المنطلق لابد من إعادة صياغة نظم التعليم ضمن مفاهيم ومبادئ الاقتصاد المعرفى وذلك لنتمكن من إكساب الطلاب مهارات القرن الحادى والعشرين والتى لا تمكنهم من اكتساب المعرفة فحسب ولكنها تمنحهم القدرة على تطبيق تلك المعرفة وبينما تبذل أنظمة التعليم قصارى جهدها لإكساب القوى العاملة المهارات اللازمة مازالت هناك فجوة كبيرة بين متطلبات

سوق العمل ومهارات القوى العاملة اليوم سواء .

إن المشكلة الأساسية تنجم من النظر للتعليم على أنه مستودع للمعارف والمعلومات الكمية فقط ، دون أدنى اهتمام بتوظيف تلك المعارف والتخصصات لتنمية القوى البشرية وهذا يعنى أن الحاجة ستظل قائمة إلى مناهج تعليمية جديدة وعلماء لتوجيه الشباب للمعلومات والبرامج المتاحة حالياً ودعم تنمية الفهم والإبداع فى المواد والمقررات الدراسية (عبدالفتاح تركى ، ١٩٩٩ : ١٣٧) .

إن المجهودات يجب أن يتم شحنها لزيادة الإنتاجية من خلال الارتقاء المستمر بجودة القوى العاملة وتحسين الجودة والاستخدام الأكبر للتكنولوجيا ودعم أنظمة المؤسسات المحلية ، ولذلك فعملية تجهيز القوى العاملة بالمهارات اللازمة والخبرات هى تحدى أساسى للدولة لأنها تحتاج لتدخل كثير من الأطراف سواء كانت ممثلة الحكومة أو القطاع الخاص . فعلى سبيل المثال فإن وزارة التعليم تراجع المناهج على كافة المستويات سواء فى المدارس أو الجامعات من أجل الإعداد الجيد للخريجين ومقابلة الطلبات المتغيرة للقطاع الصناعى . علاوة على ذلك نجد أن هناك مشاركة فعالة من جانب القطاع الخاص ، لتحقيق التطور المستقبلى للموارد البشرية وخاصة مجال صل المهارات .

والإنتاج هو دعامة الاقتصاد القومى، وهو يعتمد أساساً على القوى البشرية كما وكيفياً بما يلبى حاجة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجعل التعليم الصناعى بأنواعه المختلفة يقوم بالدور الرئيسى فى إعداد هذه القوى البشرية المطلوبة لإمداد مؤسسات الإنتاج والخدمات بفروعها النوعية المختلفة بالأطر العاملة بجميع مستوياتها ابتداء من العامل العادى على العامل المنفذ إلى المشرف الفنى إلى المهندس والتكنولوجى .

هذا ويحصل تعليم ريادة الأعمال اليوم على دعم متزايد من القطاع الخاص والمجتمع المدنى ولكن مازالت هناك حاجة كبيرة لإطلاق مشاريع ومبادرات على أرض الواقع من شأنها تحقيق تلك الرؤية .

ووفقاً لتقرير التعليم للتوظيف ، فإن الخسائر الاقتصادية السنوية التى يتحملها الوطن العربى نتيجة لهذه البطالة المرتفعة بين الشباب تصل إلى ما يعادل الـ ٤٠ مليون دولاراً أمريكياً ، وكذلك فإن مشكلة البطالة تؤثر أيضاً على الوضع السياسى فى المنطقة فينتج عنها الاضطرابات والقلاقل السياسية ، وخير مثال على ذلك الربيع العربى ، حيث أدى إلى تغيير النظم السياسية فى العديد من الدول العربية وكان من الواضح أن هذه السلسلة من الثورات نتيجة مشاكل أساسية مثل البطالة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك يظل إصلاح نظام التعليم عبر غرس المزيد من المهارات الريادية هو العنصر الأكثر أهمية على المدى الطويل لعملية التغيير المطلوبة . وسوف يؤدى تعميم تعليم ريادة الأعمال فى أحسن الأحوال إلى إعداد جيل من أصحاب المشاريع الريادية مما يخلق بالتالى المزيد من فرص العمل ويؤدى إلى تنويع اقتصاديات الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص .

ولقد أدى التقدم العلمى إلى معرفة كم المعلومات والحقائق والنظريات بصورة كبيرة وترتب على ذلك زيادة فروع المعرفة وتعددها ومن ثم أصبحت هناك حاجة متزايدة لإعداد كوادر علمية متخصصة فى هذه الفروع وبناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والحديثة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل الجديد (على مدكور ، ٢٠٠٠ : ١٣١) .

وسوف يؤدى ذلك إلى إعداد جيل من أصحاب الفكر الريادى (الأفراد الذين يتمتعون بعقلية ريادية) وفى حدوده سوف يؤدى تعليم ريادة الأعمال إلى تعزيز استعداد القوى العاملة من خريجى قطاعات الحضانة وحتى الصفوف الثانوية عبر غرس المهارات الشخصية للتوظيف والمهارات التقنية التى يفتقر إليها الشباب بشدة . كما أن غرس روح المبادرة والمهارات التجارية سوف يعالج مشكلة عزوف أرباب العمل فى القطاع الخاص عن توظيف العمالة الوطنية وذلك لعدم رضاهم عن مهارات هؤلاء الشباب .

وقد يُعد ذلك مطلباً أساسياً بسبب أن العصر الذى نعيشه هو عصر التحولات المعرفية والمعلومات وتوسيع مدارك البشرية ، وحتى يستجيب التعليم الصناعى فى هذا السياق لهذه التحولات الكبرى فى محتوى المعرفة ويصبح قادراً على إعداد أجيال قادرة على التعامل مع المعلومات والاستفادة منها ، ينبغى عليه أن تربط بين تدريس المحتوى المعلوماتى وعمليات المعرفة والتعليم جنباً إلى جنب لأن هذا المحتوى فى تغير مستمر فالمعارف تصبح أقل ثباتاً ومصداقية مع مرور الزمن (السيد شحاتة ، ٢٠٠٦ : ٢٩٣ – ٣١٥) .

ولهذا لابد من الإعداد العلمى والتأهيل المهنى للشباب كمسئولية رئيسية لمؤسسات التعليم الصناعى فى ظل مفهوم التربية المستمرة وهذا الأمر يدعوا إلى إعادة النظر فى أنماط التدريب الكائنة مع الأخذ فى الاعتبار أهمية فتح منافذ جديدة تقوم هذه المراكز بتدريب الخريجين وجمع سيرتهم الذاتية والاتصال بمؤسسات المجتمع من أجل تشغيلهم *(Hedlg & Richer, 1993:108)* .

نظرية رأس المال البشرى :

تُعد رأس المال البشرى توجه نظرى حيث تعتبر إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكى " تيودور شولتز " من أهم الإسهامات

الاقتصادية التى تبنت نظرية رأس المال البشرى لتحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعاً من استثمار رأس المال الإنتاجى .

وتستند هذه النظرية على عديد من الافتراضات التى قد تثرى موضوع الدراسة أهمها :

- أن مفتاح النمو الاقتصادى يعتمد على نوعية السكان والتى تكون الوحدة الاقتصادية ويعتقد أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادى المتوقع .
- وأن التعليم يؤثر بفاعليته على القدرة على التعامل مع الاتجاهات المرتبطة بتطوير الاقتصاد ، وأن الاقتصاد يبدو مرتبطاً أكثر من ذى قبل بتقديم المعلومات والعمال والموظفين المدربين تدريباً جيداً وبالتالى يكون مرتبطاً برأس المال البشرى .
- ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال البشرى المستثمر فمن وجهة نظر " شولتز " فإن هذا الاستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو فى المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار فى رأس المال البشرى ، وكذلك فنمو رأس المال البشرى يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادى ، وكذلك اعتبار التعليم استثماراً لازم لتنمية الموارد البشرية ، وبأنها شكل من أشكال رأس المال ومن ثم أُطلق على التعليم اسم " رأس المال البشرى " طالما أنه يصبح جزءاً من الفرد الذى يتلقاه .

وقد أثار " شولتز " نقطتين هامتين فى مجال الاستثمار فى التعليم وهما :

أ – تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشرى .

ب–العامل المعنوى أو النفسى المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار فى الإنسان .

وفى رأى " شولتز " أن أكبر خطأ أو قصور فى الطريقة التى تم التعامل بها مع رأس المال فى التحليل الاقتصادى إلغاء رأس المال البشرى من هذا التحليل .

وطبقاً " لشولتز " هناك خمس وظائف رئيسية تتمثل فى : تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التى يحتاج إليها الاقتصاد الوطنى ، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل ، وكشف مواهب الأفراد وتنميتها ، الإعداد لمهنة التدريس والقيام بالبحوث العلمية ويضيف " شولتز " أن لهذه الوظائف قيمة اقتصادية كبيرة .

وتتبنى الدراسة الراهنة تركيز " شولتز " على أهمية كلاً من العنصر البشرى والتعليم وضرورة التدريب وتنمية المهارات اللازمة ، وتطوير الأنظمة المختلفة ، والتطوير بما يتناسب مع تطوير المجتمع .

وأخيراً اعتبار تنمية رأس المال البشرى دعامة أساسية من دعامات التنمية المجتمعية الشاملة .

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع التعليم الصناعى " الخاص والمختلط " فى مدينة المنصورة، كعينة لقطاع التعليم الصناعى فى مصر .

وقد تم اختيار مجموعة من طلبة التعليم الصناعى ممن هم فى السنة النهائية ليكون وعيهم وإدراكهم لأهمية هذا التعليم وما به من قصور نابع من خبرتهم خلال سنوات الدراسة المختلفة .

وتم اختيار خبراء من التعليم الصناعى " النقيين ، الإداريين ، المعلمين " بمدينة المنصورة لمعرفة وجهة نظرهم فى التعليم الصناعى ما له وما عليه ورؤيتهم لفكرة تطبيق ريادة الأعمال فى التعليم الصناعى وذلك من خلال تطوير مناهج التعليم الصناعى والفنى .

وتم تطبيق استمارة الاستبيان على أساتذة الجامعات المتخصصة فى استكمال التعليم الصناعى بها مثل " الجامعة العمالية بالمنصورة ، المعهد الصناعى والتكنولوجى بالمنصورة " .

نتائج الدراسة :

وصف العينة :

قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات الحرة والزيارات المتنوعة لعدد من مدارس التعليم الصناعى والفنى بمدينة المنصورة ، بهدف إجراء دراسة استطلاعية وصفية لتقديم رؤية موضوعية حول موضوع الدراسة الرئيسى ، كما عمدت الباحثة فى اختيار هذه المدارس أن تكون ممثلة لنماذج مختلفة من مستويات التعليم الصناعى الفنى نظام الثلاث سنوات وقد اختيرت هذه المدارس بطريقة عشوائية وتم تطبيق عدد كبير من الاستمارات بطريقة عشوائية على عينة من الطلاب والطالبات والمدرسين والمدرسات والمعلمين والإداريين والفنيين ، وخبراء فى التعليم الفنى والصناعى وأساتذة جامعات ... الخ .

وعند تسجيل البيانات فى البرنامج الإحصائى وجدت استمارات للطلبة والمعلمين إما ناقصة أو غير محايدة أو مقطوعة أو متكررة أو تم كتابتها من شخص واحد لعدة استمارات ، أو بعض الإجابات غير مفهومة أو إجابات بناء على فهم مغلوط وخاصة استمارات المعلمين أو غير كاملة الإجابات وتم استبعاد هذه الاستمارات حتى وصلت العينة الصحيحة التى جرت عليها الدراسة وهم (٣٠٠) استمارة .

جدول (١): الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة

		المئوية
مدير المدرسة	٢٤	٨٪
إدارى	٤٤	١٤,٧٪
مشرف	٤٦	١٥,٣٪
طالب	١٠٠	٣٣,٣٪
خبير فى التعليم الصناعى	٣٦	٢٪
أستاذ جامعى	٥٠	١٦,٧٪
المجموع	٣٠٠	٠٠٪

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لوظيفة أفراد العينة فكانت النتيجة كالتالى : (٨٪) مديرين لبعض مدارس التعليم الصناعى والفنى بالمنصورة ، ونسبة (١٤,٧٪) يعملون إداريين بالمدارس ، ونسبة (١٥,٣٪) مشرفين ، والنسبة الأكبر فكانت (٣٣,٣٪) من الطلاب فى السنة النهائية بالتعليم الصناعى والفنى وذلك لمعرفة آرائهم حول القضية محور الدراسة ، وجاءت بنسبة (١٢٪) من الخبراء فى التعليم الصناعى والفنى وذلك بهدف الاستفادة من آرائهم وخبرتهم فى هذا المجال ، وأيضاً وجهة نظرهم فى كيفية النهوض بمستوى هذا التعليم وكذلك كيفية تطبيق الفكر الريادى فى المناهج الصناعية ، حتى تساهم هذه المناهج فى تطوير عقلية طلاب هذا النوع من التعليم وكذلك النهوض بمستواهم المهارى والفنى حتى يتناسب مع سوق العمل .

وأيضاً تم تطبيق الاستمارة على نسبة (١٦,٧٪) من أساتذة الجامعة الذين يعملون بالجامعات التى تقبل طلاب التعليم الصناعى والفنى مثل الجامعة العملية بالمنصورة والمعهد الفنى التكنولوجى والمعهد الصناعى ، وذلك بهدف الاستفادة من خبرتهم الجامعية مع هؤلاء الطلاب ومعرفة ما هى أهم أوجه القصور فى تعليم هؤلاء الطلاب وكيفية القضاء عليها ، ومعرفة كيفية الاستفادة من تطبيق ريادية الأعمال فى مناهج هذا التعليم بهدف تطوير عقلية هؤلاء الطلاب وتزويدهم بمهارات القرن المُقبل .

جدول (٢)

يوضح القيمة الاجتماعية للتعليم الصناعى

القيمة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	١٣٠	٤٣,٣٪
لا أوافق	١٤٠	١٣,٣٪
إلى حد ما	٣٠	١٠٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بالقيمة الاجتماعية للتعليم الصناعى فقد أوضحت الدراسة أن نسبة (٤٣,٣٪) يوافقون أن لهذا النوع من التعليم قيمة هامة فى المجتمع وذلك لأهمية الصناعات التى يعمل بها الكثيرون من أبناء

التعليم الصناعى وكذلك الحرف التى يعمل بها نسبة كبيرة من الخريجين والتى لا يمكن الاستغناء عنها فى هذا المجتمع ، بينما جاءت نسبة (١٣,٣٪) لا يوافقون على أن التعليم الصناعى يشكل قيمة اجتماعية وذلك بسبب نظرة المجتمع المتدنية لهذا النوع من التعليم ، وأنه لا يُقبل عليه إلا الطلاب الضعاف فى المستوى العقلى والمهارات التعليمية ، فى حين جاءت نسبة (١٠٪) من أفراد العينة تقول أنه يمثل قيمة اجتماعية ولكن على حد ما . وهذا يوضح اختلاف آراء عينة البحث حول القيمة الاجتماعية للتعليم الصناعى .

جدول (٣)

يوضح الجدول دور التعليم الصناعى فى الحصول على عمل

التعليم الصناعى والعمل	التكرار	النسبة المئوية
أحياناً	١٥٨	٥٢,٧٪
ربما	٦٤	١٢,٣٪
لا	٧٨	٢٦٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

ويوضح الجدول رقم (٣) دور التعليم الصناعى فى الحصول على فرصة عمل وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (٥٢,٧٪) يقولون أنه فى بعض الأحيان يمكن الحصول على فرصة عمل ، وجاءت نسبة (١٢,٣٪) يقولون أنه ربما يجد طلاب التعليم الصناعى فرصة عمل ولكنها ضعيفة فى كثير من الأحيان ، لأن متطلبات الوظائف تحتاج إلى مهارات أكبر بكثير من إمكانيات طلاب التعليم الصناعى والفنى ، بينما ارتفعت نسبة من قالوا لا لتصل إلى (٢٦٪) من أفراد عينة الدراسة وذلك بسبب تدنى مستوى التعليم الصناعى بما لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل ، التى تحتاج إلى مهارات لغوية وفنية وتكنولوجية لا توفرها مناهج التعليم الصناعى والفنى ولا تؤهل طلابها بالمهارات الفنية الحديثة التى يحتاجها أصحاب المصانع والشركات المختلفة .

جدول (٤)

يوضح مدى تحقيق التعليم الصناعى للتطلعات الفردية

التعليم الصناعى والتطلعات الفردية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٥١	١٧٪
لا أوافق	٥٧	١٩٪
إلى حد ما	١٩٢	٦٤٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

حاولت الدراسة الميدانية توضيح مدى تحقيق التعليم الصناعى للمتطلبات الفردية وجاءت نسبة (١٧٪) توافق على أن التعليم الصناعى والفنى يحقق المتطلبات الفردية لدى نسبة كبيرة من الطلاب وخاصة

الذين ليس لديهم تطلعات فردية مستقبلية عالية فهم يرضون بأقل القليل من التعليم وكذلك العمال فى أى مهنة أو حرفة ، بينما جاءت نسبة (١٩٪) من أفراد عينة الدراسة (لا توافق) على هذا الرأى وترى عكس ذلك ، لأن هذا التعليم يحتاج إلى تطوير فى المناهج والأدوات والتدريب العملى فى مصانع حديثة ومتطورة بما يتناسب مع التطور التكنولوجى الموجود الآن ومع ما تحتاجه المصانع الحديثة من طلاب يتمتعون بمهارات عالية وتكنولوجيا متطورة بينما ارتفعت نسبة من رأوا أنه يحقق التطلعات الفردية إلى حد ما بنسبة (٦٤٪) وهى نسبة كبيرة من عينة الدراسة .

وهذا يوضح اختلاف آراء ورؤية أفراد عينة الدراسة لأهمية وقيمة التعليم الصناعى والفنى بالمجتمع المدنى وأنه يحتاج إلى وقفه جادة من الدولة للاهتمام به وتطويره بما يتناسب مع حجم الأعداد الكبيرة التى تُقبل عليه .

جدول (٥):التعليم الصناعى ودوره فى تأمين المستقبل

التعليم الصناعى والمستقبل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٤٠	١٣,٣٪
لا	١٨٥	٦١,٧٪
ربما	٧٥	٢٥٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

حاولت الدراسة الميدانية استطلاع آراء عينة الدراسة حول وجهة نظرهم فى التعليم الصناعى ودوره فى تأمين المستقبل وجاءت بنسبة (١٣,٣٪) تقول نعم أن هذا التعليم له دور فى تأمين مستقبل الطالب وذلك من خلال تعليمه بعض الصناعات والمهن التى تساعده أن يجد له مكان فى سوق العمل ، بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٦١,٧٪) ورأوا أن التعليم الصناعى والفنى لا يساعد على الالتحاق بوظيفة حقيقية فى المجتمع ، فى حين رأى (٢٥٪) من عينة الدراسة أنه ربما يساعد التعليم الصناعى فى تأمين المستقبل ولكن ليس بصورة كبيرة لأن الطالب بعد التخرج لا يجد فرصة عمل حقيقية فى الكثير من الشركات والمصانع ، لذلك يلجأ إلى أى عمل فى أى مكان (ورشة ، محل ، بائع متجول .. الخ) أو غير ذلك من المهن والحرف البسيطة ولا يستطيع المجتمع الاستفادة منه استفادة حقيقية ، بل إن أغلب الطلاب لا يعملون بعد التخرج وهكذا ترتفع نسبة البطالة كل يوم بما تحمله من آلام وأوجاع للأسرة المصرية .

وهذا يوضح مدى اختلاف آراء عينة الدراسة فى دور التعليم الصناعى فى تأمين مستقبل الطلاب وفرصتهم فى الالتحاق بالعمل المناسب وتحقيق الذات .

جدول (٦):يوضح أهم أهداف التعليم الصناعى

أهداف التعليم الصناعى	التكرار	النسبة المئوية

تخريج فنيين صناعيين فى سائر القطاعات	٣٣	٪١١
تنمية القدرات المعرفية والمهارات عندالطلاب	٦٧	٪٢٢,٣
تطوير عقلية الطلاب وتزويدهم بمهارات مختلفة	٢٢	٪٧,٣
إعداد قوى بشرية منتجة	٧٨	٪٢٦
تخريج أعداد كبيرة لبس لديها خبرة حقيقية	١٠٠	٪٣٣,٤
المجموع	٣٠٠	٪٠٠

حاولت الدراسة الميدانية توضيح أهم أهداف التعليم الصناعى وجاءت نتيجة الدراسة الميدانية على النحو التالى (١١٪) اختارت تخريج فنيين صناعيين فى سائر القطاعات ، بينما (٢٢,٣٪) رأت أن أهم الأهداف تنمية القدرات المعرفية والمهارات عند الطلاب بينما (٧,٣٪) رأت تطوير عقلية الطلاب وتزويدهم بمهارات مختلفة ورأى (٢٦٪) أن من ضمن الأهداف إعداد قوى بشرية منتجة ، بينما رأى (٣٣,٤٪) أن التعليم الصناعى يساعد على تخريج أعداد كبيرة ليس لديها خبرة حقيقية .

وتوضح نتائج هذا الجدول اختلاف الآراء حول أهداف التعليم الصناعى وجاءت آراء النسبة الأكبر من عينة الدراسة (٣٣,٤٪) تؤكد أن التعليم الصناعى والفنى تساهم فى تخريج أعداد كبيرة ليس لديها خبرة حقيقية بسوق العمل أو متطلبات الكثير من الوظائف التى تحتاج إلى العديد من الخبرات والمهارات الغير متوفرة فى أبناء طلاب التعليم الفنى ، وهذا يؤكد ضرورة الحاجة إلى مناهج جديدة ومتطورة وحديثة تنمى لدى الطلاب المهارات والأفكار الريادية التى تساعدهم على اختراق سوق العمل بكل متطلباته وكذلك تنمى لديهم الفكر الابتكارى والريادى الجديد وكذلك تساعده على الاختراع والتطوير فى الصناعات التى يتدرب عليها لكى يصبح طالب مزود بكل سُبل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتى يحتاجها سوق العمل الجديد فى مصر .

جدول (٧)

يوضح الجدول أهداف التعليم الصناعى

أهداف التعليم الصناعى	التكرار	النسبة المئوية
منح الشهادات بدون كفاءة حقيقية	٧٥	٪٢٢
الاستجابة لمتطلبات سوق العمل	٣٠	٪١٠
نقل الخبرات والمهارات الصناعية المختلفة للطلاب	٢٢	٪٧,٣
إعداد قوى بشرية منتجة	٥٨	٪١٩,٣
تخريج أعداد كبيرة غير مؤهلة لسوق العمل	١١٥	٪٣٨,٣
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧) آراء عينة الدراسة فى أهداف التعليم الصناعى الحالية وجاءت نسبة (٢٥٪) تؤكد أنه يمنح الشهادات بدون كفاءة حقيقية ، ونسبة (١٠٪) تقول بأنه يلبى احتياجات السوق من ذوى الخبرة الصناعية والحرف اليدوية وأنه يؤهل هؤلاء

الطـلاب لـذلك ، بينمـا رأى (١٥,٧٪) بـأن التعلـيم الصـناعى يسـاهم فـى نقـل الخبـرات والمهارات الصناعية المختلفة للطلاب ، بينما رأى (١٩,٣٪) أنه يساعد فى إعداد قوى بشرية صـناعية منتجـة يحتاجهـا سـوق العمـل ، فـى حين ارتفعت نسبة من رأوا أن هذا النوع من التعلـيم يسـاهم فـى تخـريج أعـداد كبيـرة غيـر مؤهلة لسوق العمل وكانت نسبتهم (٣٨,٣٪) من أفراد العينـة وهـى نسبة كبيرة ممـا يجعلنـا نعيـد النظـر فـى منـاهج التعلـيم الصـناعى ومخرجات هذا التعليم ، وإلى أى مدى يحتاج هـذا التعلـيم إلـى تطـوير وإعـادة صـياغة لهـذه المنـاهج بدايـة مـن التعلـيم الأساسـى وحتـى الثـانوى وإدخـال الفكـر الريـادى والصـناعى الجديـد إلـى الطـلاب ، لكـى يحصـد المجتمـع ثمار هذا التعليم من خلال الاستفادة الحقيقية بمهـارات هـؤلاء الطـلاب ، ولا نضـيف إلـى صفوف العاطلين الجديد والجديد كل يوم من الشباب المصرى .

جدول (٨)

المناهج الصناعية الحالية وعلاقتها بالاتجاهات المعاصر للمناهج الحديثة فى التعليم

المناهج الدراسية والاتجاهات المعاصرة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٤٥	١٥٪
لا أوافق	١٦٣	٥٤,٣٪
إلى حد ما	٩٢	٣٠,٧٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

أمـا فيمـا يتعلـق بالمنـاهج الصـناعية الحالية فاختلفت آراء أفراد عينة الدراسة ما بين موافق وكانت نسبتهم (١٥٪) ، بينما نسبة من لا يوافقون على أن المناهج الحالية تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة فكانت نسبتهم (٥٤,٣٪) وجاءت نسبة (٣٠,٧٪) من عينة الدراسة تقول أن المنـاهج الحاليـة تتناسـب إلـى حـد مـا مـع الاتجاهات الحديثة .

وتـدل هـذه النتيجـة علـى أن النسـبة الأكبـر مـن عينـة الدراسـة يـرون أن المنـاهج الحاليـة بحاجـة إلـى التغييـر والتطـوير بمـا يتناسب مع الاتجاهات الحديثة فى التعليم ومع احتياجات سوق العمل الحديثة .

جدول (٩)

يوضح الجدول علاقة المناهج الصناعية بتطوير عقلية الطلاب

التعليم الصناعى والمستقبل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦١	٢٠,٣٪
لا	١٦٧	٥٥,٧٪
ربما	٧٢	٢٤٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

ركـزت الدراسـة الميدانيـة علـى استطلاع آراء عينة الدراسة حول مدى اهتمام المنـاهج الصـناعية بتطـوير عقليـة الطالـب ، وكانت النتيجة (٢٠,٣٪) قالوا نعم هذه المناهج

تهتم بالأعمال الصناعية والحرفية وتركز عليها خاصة فى معامل وورش المدرسة، بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٥٥,٧٪) ، فى حين من قالوا (ربما) تصل إلى (٢٤٪) .

وهكذا اختلفت آراء عينة الدراسة ما بين مؤيد ومعارض لمدى اهتمام المناهج الصناعية بعقلية الطالب ، ولكن النسبة الأكبر من المبحوثين رأت أن المناهج الحالية لا تهتم بتطوير عقلية الطلاب وأنها مناهج قديمة لا يستفيد منها الطلاب فى الحياة العملية وعندما يخرجون إلى سوق العمل لا يستفيدون بما درسوا سواء المناهج العملية أو النظرية ويحتاجون إلى العديد من الخبرات والمهارات التى لا توفرها لهم المدارس الصناعية .

جدول (١٠)

المناهج الصناعية وسوق العمل

المناهج الصناعية وسوق العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٠	١٠٪
لا	١٤٨	٤٩,٣٪
ربما	١٢٢	٤٠,٧٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٠) مدى ارتباط المناهج الصناعية بسوق العمل وجاءت نتيجة الدراسة على النحو التالى (١٠٪) قالوا نعم هناك ارتباط بين هذه المناهج وسوق العمل لأن أغلب الخريجين يعملون إما فى ورش صناعية أو مصانع أو حرفيين ، بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٤٩,٣٪) وذلك من وجهة نظرهم أنه لا توجد علاقة قوية حقيقية بين ما يقوم به الطالب فى المدارس الصناعية من تعليم وبين ما يحتاجه سوق العمل من خبرات ومهارات مختلفة لا يتمتع بها طالب هذا النوع فى التعليم بينما من قالوا ربما وصلت إلى (٤٠٪) وهم أكدوا أنه فى بعض الأحيان تهتم بعض المدارس بالتدريب العملى الحقيقى والبعض الآخر لا يهتم بهذا التدريب ولا يهتم بحضور الطلاب وبالتالى يتخرج هؤلاء الطلاب وليس لديهم أى مهارات عملية تساعدهم على الالتحاق بأى عمل وينضمون إلى صفوف العاطلين وبالتالى تزداد مشكلة البطالة يوم بعد يوم .

جدول (١١)

يوضح الجدول مدى ارتباط المناهج الدراسية بتعليم الطلاب أنواع مختلفة من الصناعات

المناهج الدراسية وتعلم الصناعات المختلفة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٤٠	١٣٪
لا أوافق	٢١١	٧٠,٣٪
إلى حد ما	٥٩	١٩,٧٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

توضح الدراسة الميدانية مدى ارتباط المناهج الصناعية بتعليم الطلاب الصناعات

والخبرات المفيدة للحياة العملية وجاءت آراء عينة الدراسة على النحو التالى (١٣٪) من اختاروا (أوافق) ، بينما ارتفعت نسبة من اختاروا (لا أوافق) لتصل إلى (٧٠,٣٪) وقالوا بأن مناهج التعليم الصناعى الحالية لا تهتم بدرجة كبيرة بتعليم الطلاب الصناعات المختلفة وكذلك الخبرات العملية التى يحتاجها السوق المصرى أو العالمى ، بينما من قالوا (إلى حد ما) كانت نسبتهم (١٩,٧٪) .

وتؤكد بيانات هذا الجدول أننا بحاجة إلى تعليم ريادة الأعمال ، وذلك من أجل تعزيز جاهزية القوى العاملة بدءاً من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوى ، لأن ذلك سيؤدى إلى بناء المهارات المتعلقة بقابليتهم للتوظيف ، مما يجعلهم أكثر استعداداً لسوق العمل .

وسوف يؤدى دمج تعليم ريادة الأعمال على تعريف الطلاب بعالم الأعمال من خلال تطوير مهاراتهم التجارية والصناعية والفنية ، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل للقرن القادم.

جدول (١٢)

يوضح الجدول مدى ارتباط التعليم الصناعى بسوق العمل

التعليم الصناعى وسوق العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٤٠	١٣,٣٪
لا	١٨٧	٦٢,٣٪
أحياناً	٧٣	٢٤,٣٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

ركزت الدراسة الحالية على معرفة إلى أى مدى يرتبط التعليم الصناعى بسوق العمل وجاءت نسبة من قالوا (نعم) (١٣,٣٪) فى حين من قالوا (لا) ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٦٢٪) وذلك لأن التعليم الصناعى يرتكز على مهارات التعليم عبر التلقين والاستظهار بدلاً من المهارات التى يتطلبها القرن القادم مثل مهارات التفكير والتحليل ومهارات التخطيط الوظيفى ، ومهارات الفكر الريادى ، ومحو الأمية المعلوماتية والمهارات المتعلقة بالسمات الشخصية للطلاب . بينما من قالوا (أحياناً) كانت نسبتهم (٢٤,٣٥٪) لأن التعليم الصناعى بمناهجه الحالية يحتاج إلى إصلاح فى سياساته التعليمية وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وإنشاء النظم البيئية المواتية لريادة الأعمال ، من أجل بناء مهارات سوق العمل . لذلك لابد من غرس مهارات القرن القادم فى المدارس بدءاً من الروضة وحتى المرحلة الثانوية ، لتعزيز الجهود المبذولة على مستوى التعليم الصناعى وتحقيق تأثير مستدام يبدأ بمرحلة عمرية مبكرة نركز فيها على الفكر الريادى فى التعليم نهجاً وقائياً بدلاً من النهج العلاجى المتبع اليوم لإصلاح التعليم الصناعى .

وتوضح هذه البيانات اختلاف آراء المبحوثين حول مدى ارتباط المناهج الصناعية بسوق العمل وجاءت النسبة الأكبر من آراء المبحوثين لتوضح أنه لا توجد علاقة بين ما يدرسه الطالب وبين ما يحتاجه سوق العمل .

جدول (١٣)

يبين هذا الجدول مدى رضى عينة الدراسة عن التعليم الصناعى

المناهج الحالية الصناعى	التكرار	النسبة المئوية
راضى	٣٤	١١,٣٪
غير راضى	٢١٢	٧٠,٧٪
راضى على حد ما	٥٤	١٨٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بمدى رضى عينة الدراسة عن التعليم الصناعى فقد بلغت نسبة من لديهم رضى عن هذا التعليم بنسبة (١١,٣٪) بينما ارتفعت نسبة من لديهم عدم رضى عن المناهج الحالية بنسبة (٧٠,٧٪) وهى النسبة الأكبر من عينة الدراسة مما يجعلنا نعيد النظر فى مناهج هذا التعليم وأننا بحاجة إلى تزويد الطلاب بمهارات التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات ، ومهارات الاتصال ، والمهارات الحياتية المختلفة ، ومهارات المسار المهنى من خلال التدريب على وسائل التكنولوجيا الحديثة والماكينات المتطورة وتنمية هذه المهارات باعتبارها مفتاحاً للكفاءات ، والتى يحتاجها سوق العمل ، بينما من قالوا أنهم راضين إلى حد ما كانت نسبتهم (١٨٪) وتدل بيانات هذا الجدول على ارتفاع الغير راضيين على مستوى التعليم الصناعى ومستوى المناهج الموجودة حالياً والغير مناسبة لسوق العمل .

جدول (١٤)

المناهج الصناعية والتعليم الحرفى واليدوى

التعليم الحرفى واليدى وسوق العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٠	١٠٪
لا	١٩٨	٦٦٪
ربما	٧٢	٢٤٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

لقد حاولت الدراسة التعرف على مدى اهتمام المناهج الصناعية الحالية بالتعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل وجاءت نسبة من قالوا (نعم) (١٠٪) بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٦٦٪) وهى النسبة الأكبر من عينة الدراسة ، أما من قالوا (ربما) فقد بلغت نسبتهم (٢٤٪) .

وتوضح بيانات هذا الجدول اختلاف آراء المبحوثين حول اعتماد مناهج التعليم الصناعى الحالية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل وكانت النسبة الأكبر ترى عكس ذلك وأنه لابد من إعادة النظر فى مناهج التعليم الصناعى وذلك من اجل

الاهتمام بالأجيال القادمة من الشباب الماهر والصانع البارع الذى يتقن عمله فى كل المجالات .

وسوف يؤدى دمج تعليم ريادة الأعمال إلى بناء جيل من أصحاب المشاريع الريادية وأصحاب الفكر الريادى (عقلية ريادة الأعمال) . كما سيتمكن رواد الأعمال من خلق فرص تشغيل لنفسهم وهو أمر حاسم للتعامل مع زيادة أعداد الشباب والبطالة الناجمة عنها ، علاوة على ذلك فإن هذه المشاريع الريادية سوف تساهم فى بناء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مما سيؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل وتنويع اقتصاديات مصر .

جدول (١٥)

يوضح الجدول أهمية تطبيق مناهج حديثة تهتم بالعقلية الريادية

مناهج التعليم والعقلية والريادية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٢٢٢	٧٤٪
لا أوافق	٢٠	٦,٧٪
إلى حد ما	٥٨	١٩,٣٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وفى مجال للتعرف على آراء المبحوثين حول أهمية تطبيق مناهج حديثة تهتم بالعقلية الريادية وخاصة فى التعليم الصناعى لما له من أهمية كبيرة فى حياتنا ولكن يغفل عنها الكثيرون من صُناع القرار فجاءت نسبة ٧٤٪ تقول (أوافق) بينما من قالوا (لا أوافق) فكانت نسبتهم (٦,٧٪) فى حين من رأوا أنه يمكن تطبيق هذا الفكر ولكن (إلى حد ما) فكانت نسبتهم (١٩,٣٪) .

وتدل بيانات هذا الجدول على ارتفاع نسبة من يرون ضرورة الاهتمام بتغير المناهج الحالية والاهتمام بالعقلية الريادية المُفكرة والمبتكرة والمتطلعة إلى الأفضل فى كل شىء وكذلك الاهتمام بالمهارات المختلفة لدى هؤلاء الطلاب ، وهذه هى النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة فى حين انخفضت نسبة من لا يوافقون على تطبيق الفكر الريادى الحديث وهى نسبة ضعيفة من المبحوثين وهم الذين يرفضون التغير ولا ينظرون إلى المستقبل البعيد وأن سوق العمل له متطلبات كثيرة ومهارات لا توجد لدى الكثير من أبناء التعليم الصناعى .

جدول (١٦)

يوضح الجدول أهمية التخصصات الحديثة التى يحتاجها سوق العمل

التخصصات الحديثة وسوق العمل	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٢٦٢	٨٧,٣٪
لا أوافق	١٠	٣,٣٪
إلى حد ما	٢٨	٩,٣٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وتوضح الدراسة الحالية الميدانية أهمية تطبيق التخصصات الحديثة التى يحتاجها سوق العمل وجاءت آراء المبحوثين بنسبة (٨٧,٣٪) توافق على أهمية تطبيق فكرة ريادة الأعمال فى مناهج التعليم المختلفة ، وانخفضت نسبة من قالوا لا لتصل إلى (٣,٣٪) فى حين من قالوا إلى حد ما بلغت نسبتهم (٩,٣٪) .

وتبين آراء المبحوثين أن النسبة الأكبر منهم أكدوا أهمية وجود تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل المتغيرة وكذلك أهمية تطبيق الفكر الريادى المستنير القائم على الابتكار والتجديد والاختراع والاهتمام بعقل الطفل منذ الصغر وتنمية ذكائه ومهاراته المختلفة حتى يصبح شاب مخترع ومبتكر كل ما هو جديد كُلا فى مجاله وتخصصه .

جدول (١٧)

يوضح الجدول أهمية الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة فى تطبيق ريادة الأعمال

التجارب العالمية المعاصرة وريادة الأعمال	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٢٤٧	٨٢٪
لا أوافق	١٢	٤٪
إلى حد ما	٤٢	١٤٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وللتعرف على مدى أهمية الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة وخاصة فى مجال ريادة الأعمال فجاءت نتائج الدراسة على النحو التالى (٨٢٪) من المبحوثين قالوا نوافق، بينما جاءت نسبة (٤٪) لا توافق فى حين من قالوا إلى حد ما كانت نسبتهم (١٤٪).

وهكذا اختلفت آراء عينة الدراسة حول أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخاصة فى مجال وفكر ريادة الأعمال ولكن كانت النسبة الأكبر هى التى تؤكد على أهمية تطبيق الأفكار الجديدة والحديثة فى التعليم من أجل جيل أفضل للقرن القادم يستطيع من خلال التعليم الحديث والجاد والمبتكر أن يكون له مستقبل أفضل من الأجيال الحالية ، وذلك من خلال التفكير الناقد والتحليل البناء وتشمل مهارات الإبداع والابتكار التى تتيح للطلاب وتوظيف المعرفة المكتسبة عبر تطبيقات عملية وإيجاد أفكار وحلول جديدة للمشاكل التى تواجههم للدخول فى سوق العمل ، وتشمل قدرة التواصل وتقديم الطالب لنفسه بشكل محترف مهنياً فى مكان العمل . كذلك العمل ضمن فريق والتعاون واحترام التنوع . كما أن مهارات القيادة وصنع القرار محورية للتقدم الوظيفى والإدارة الفاعلة . بالإضافة إلى إدارة الوقت وإدارة الذات والثقة بالنفس ، والدافعية نحو العمل والتفكير

الإيجابى وتسليحها بالمهارات المطلوبة فى اقتصاد قائم على المعرفة بشكل متزايد، وهذا ما يحتاجه المجتمع المصرى فى طلابه .

جدول (١٨)

يبين الجدول مدى اهتمام المدرسة بالعمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة

العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٣٢	٧٧,٣٪
لا	٢٠	٦,٧٪
ربما	٤٨	١٦٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وتوضح الدراسة الميدانية أهمية تطبيق الفكر الريادى الجديد على مناهج التعليم الصناعى من خلال الاهتمام بالعمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة التى تنمى لدى الطلاب حب العمل والاستقلال فى المشاريع المختلفة ، وجاءت نسبة (٧٧,٣٪) تقول نعم لهذا الفكر الجديد والمتطور ، بينما جاءت نسبة (٦,٧٪) تقول لا فى حين رأى (١٦٪) من المبحوثين أنه ربما يمكن تطبيق هذه الأفكار .

ومن خلال تحليل هذه البيانات يتضح اختلاف آراء المبحوثين حول الفكر الريادى الجديد وكيفية تطبيقه على مناهج التعليم الصناعى وكذلك كيفية تنمية مهارات الشباب ليصبح صاحب مشروع ولو كان صغيراً وكيف يصبح قائداً ومديراً لإحدى الشركات من خلال تطبيق مناهج ومبادىء ريادية جديدة لجيل جديد للألفية القادمة .

جدول (١٩)

تخطيط المدرسة الحديثة واحترام العمل اليدوى

المدرسة الصناعية الحديثة واحترام العمل اليدوى	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٢٢	٧٤٪
لا	٥٤	١٨٪
ربما	٢٤	٨٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وللتعرف على آراء المبحوثين حول أهمية احترام العمل اليدوى والمهنى فجاءت آراء عينة الدراسة على النحو التالى (٧٤٪) تؤكد أهمية هذا الفكر الجديد والمتطور بينما أختار (١٨٪) لا لأنهم لا يحبون التغير خوفاً من عدم التوفيق فى تطبيق الأفكار الجديدة الحديثة وأنهم يفضلون الموجود الحالى فى حين رأى (٨٪) أنه ربما يمكن تطبيق الأفكار الحديثة التى تنمى لدى الشباب حب الاستقلال فى مشروع خاص به حتى ولو كان صغيراً، وهذا يحتاج إلى أن ننمى لدى شبابنا أهمية العمل وذلك من خلال تطوير المناهج التى تهتم بالعمل اليدوى والمهنى والحرفى وهذا ما يحتاجه المجتمع المصرى إننا بحاجة إلى تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وإنشاء النظم الإيكولوجية لنمو ريادة الأعمال ، وتحفيز نمو القطاع الخاص من خلال

الاستثمار المباشر (المحلى والخارجى على حد سواء) . ومع ذلك يظل إصلاح نظام التعليم عبر غرس المزيد من المهارات الريادية هو العنصر الأكثر أهمية على المدى الطويل لعلمية التغيير المطلوبة . وسوف يؤدى تعميم تعليم ريادة الأعمال فى أحسن الأحوال ، إلى إعداد جيل من أصحاب المشاريع الريادية مما يخلق بالتالى المزيد من فرص العمل ويؤدى لتنويع اقتصاديات مصر ، كما سيؤدى لإعداد جيل من أصحاب الفكر الريادى (الأفراد الذين يتمتعون بعقلية ريادية) وفى حدوده الدنيا سوف يؤدى تعليم ريادة الأعمال على تعزيز استعداد القوى العاملة من خريجى قطاعات الحضانة وحتى الصفوف الثانوية عبر غرس المهارات الشخصية للتوظيف والمهارات التقنية التى يفتقر إليها الشباب المصرى بشدة . كما أن غرس روح المبادرة والمهارات التجارية سوف يعالج مشكلة عزوف أرباب العمل فى القطاع الخاص فى مصر عن توظيف العمالة الوطنية نظراً لعدم رضاهم عن مهارات هؤلاء وبالتالى فإن القطاع الخاص بحاجة لأن يقوم بدور المحرك الرئيس لنمو العمالة وعلى وجه الخصوص ، مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتى هى الشريحة المهملة فى القطاع الخاص .

جدول (٢٠)

منهج المدرسة ومبدأ المشاركة المجتمعية للطلاب والمجتمع

منهج المدرسة والمشاركة المجتمعية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	٢١٤	٧١,٣٪
لا أوافق	٢٠	٦,٧٪
إلى حد ما	٦٦	٢٢٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وأخيراً حاولت الدراسة الميدانية إلقاء الضوء على أهمية المناهج الريادية الحديثة والتى تعمل على تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية للطلاب والمجتمع وجاءت نسبة (١٧,٣٪) تقول أوافق على هذا الرأى ، بينما جاءت نسبة (٦,٧٪) تقول لا أوافق ، فى حين رأى (٢٢٪) من المبحوثين أنه يمكن تطبيق هذه الأفكار إلى حد ما .

وهكذا جاءت النسبة الأكبر من المبحوثين تؤكد أهمية تطبيق المناهج الحديثة والفكر الريادى المتطور والجديد وذلك من خلال مشاركة مجتمعية تطبيقية من كل مؤسسات الدولة المهتمة بشئون التعليم وذلك من أجل النهوض والارتقاء بأبناء هذا المجتمع وخاصة أبناء التعليم الصناعى والفنى.

جدول رقم (٢١)

يوضح قيمة كا^{٢} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين الهدف من التعليم الصناعى ومدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل

المتغيرات / الهدف من التعليم الصناعى	كا^{٢}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
مدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل	٢٣,٣١٤	**٠,٥٢٢	٠,٠٠١	٦	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الهدف من التعليم الصناعى ومدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل . حيث أن قيمة كا^{٢} = ٢٣,٣١٤ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير الهدف من التعليم الصناعى على متغير مدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجدود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير الهدف من التعليم الصناعى ومدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٢٢ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٢)

يوضح قيمة كا^{٢} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين الهدف الأساسى من التعليم الصناعى ومدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة

المتغيرات / الهدف الأساسى من التعليم الصناعى	كا^{٢}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
مدى وجود ارتباط بين المناهج الصناعية وسوق العمل	٣٦,٥٤٠	**٠,٤٧٧	٠,٠٠١	٨	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الهدف الأساسى من التعليم الصناعى ومدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة . حيث أن قيمة كا^{٢} = ٣٦,٥٤٠ وهى دالة إحصائية عند مستوى

معنويــة ٠,٠٠١ ، ممــا يؤكــد تــأثير متغيــر الهـدف الأساسـى مـن التعلـيم الصـناعى علـى متغيـر مـدى تماشـى مـنهج المدرسـة الصـناعة مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الهدف الأساسـى مـن التعلـيم الصـناعى ومـدى تماشـى مــنهج المدرســة الصــناعية مــع الاتجاهــات المعاصـرة للمنـاهج الحديثـة . حيـث أن قيمـة معامل الارتباط = ٠,٤٧٧ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٣)

يوضح كا^{2} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى تأمين التعليم الصناعى الحالى للمستقبل ومدى اعتماد المناهج الصناعية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل

المتغيرات / مدى تأمين التعليم الصناعى الحالى للمستقبل	كا^{2}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
مدى مدى اعتماد المناهج الصناعية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل	١٥,٥٦٢	**٠,٤٣٨	٠,٠٠١	٤	دالة

تشـير بيانـات الجـدول السـابق إلـى وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين مـدى تأمين التعليم الصناعى الحالى للمستقبل ومدى اعتماد المناهج الصناعية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل . حيث أن قيمة كـا^{2} = ١٥,٥٦٢ وهـى دالـة إحصـائية عنـد مستوى معنوية ٠,٠٠١ مما يؤكد تأثير متغير تأمين التعليم الصناعى الحالى للمستقبل على متغير اعتماد المناهج الصناعية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مدى تأمين التعليم الصناعى الحالى للمستقبل ومدى اعتماد المناهج الصناعية على التعليم الحرفى واليدوى المناسب لسوق العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٤٣٨ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٤)

يوضح قيمة كا^{2} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة وارتباط تطوير مناهج التعليم بالعقلية الريادية

المتغيرات / مدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة	كا^{2}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
ارتباط تطوير مناهج التعليم بالعقلية الريادية	١٩,٩٢٣	٠,٥٤٨**	٠,٠٠١	٤	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة وارتباط تطوير مناهج التعليم بالعقلية الريادية . حيث أن قيمة كا^{2} = ١٩,٩٢٣ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة على متغير ارتباط تطوير مناهج التعليم بالعقلية الريادية .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مدى تماشى منهج المدرسة الصناعية مع الاتجاهات المعاصرة للمناهج الحديثة وارتباط تطوير مناهج التعليم بالعقلية الريادية . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٤٨ وهى دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٥)

يوضح قيمة كا^{2} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين متغير مدى اعتبار التعليم الصناعى وسيلة لكسب العمل ومتغير استخدام تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل

المتغيرات / مدى اعتبار التعليم الصناعى وسيلة لكسب العمل	كا^{2}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
استخدام تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل	١٤,٨١١	٠,٤٩٤**	٠,٠٠١	٤	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممتغير مدى اعتبار التعليم الصناعى وسيلة لكسب العمل ومتغير استخدام تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل . حيث أن قيمة كا^{2} = ١٤,٨١١ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير مدى اعتبار التعليم الصناعى وسيلة لكسب العمل ومتغير استخدام تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير مدى اعتبار التعليم الصناعى وسيلة لكسب العمل ومتغير استخدام تخصصات جديدة تلبى احتياجات سوق العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٤٩٤ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٦)

يوضح قيمة كا^{2} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين متغير مدى إسهام المناهج الصناعية فى تعليم الطلاب صناعات متعددة الصناعات خبرات مفيدة للحياة العلمية ومتغير قيام تخطيط المدرسة على تحديد ماهية العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة

المتغيرات مدى إسهام المناهج الصناعية فى تعليم الطلاب صناعات متعددة الصناعات خبرات مفيدة للحياة العملية	كا^{2}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	درجة الحرية	الدلالة
قيام تخطيط المدرسة على تحديد ماهية العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة	٢٣,٤٤٧	٠,٥٢٨**	٠,٠٠١	٤	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير مدى إسهام المناهج الصناعية فى تعليم الطلاب صناعات متعددة الصناعات خبرات مفيدة للحياة العملية ومتغير قيام تخطيط المدرسة على تحديد ماهية العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة . حيث أن قيمة كا^{2} = ٢٣,٤٤٧ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير مدى إسهام المناهج الصناعية فى تعليم الطلاب صناعات متعددة الصناعات خبرات مفيدة للحياة العملية على متغير قيام تخطيط المدرسة على تحديد ماهية العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير مدى إسهام المناهج الصناعية فى تعليم الطلاب صناعات متعددة الصناعات خبرات مفيدة للحياة العملية ومتغير قيام تخطيط المدرسة على تحديد ماهية العمل الإنتاجى والمشروعات الصغيرة . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٢٨ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

خامساً : مقترحات تشكيل العقلية الريادية فى التعليم الصناعى :

أ – المدرسة :

- توظيف الطاقات البشرية والمادية والمالية بالمدرسة لخدمة تنفيذ المشاريع .
- ربط المدرسة بسوق العمل والبيئة المحيطة .
- استفادة المدرسة من كل الطاقات البشرية والمادية بها .
- أن تسهم المدرسة فى تحويل ثقافة الطلاب من ثقافة الاستهلاك على ثقافة الاستثمار والربح .
- تخطيط المدرسة على تحديد الخصائص العملية لفكر ريادة الأعمال .

ب – المناهج :

- اكتساب الطلاب قدرة إدارة المشروع الذى قام بتنفيذه .
- تنمية المهارات العملية من خلال مشاركة الطلاب فى إعداد المشروعات .
- يؤكد منهج المدرسة على فكرة إيجابية المتعلم وفعالية مشاركاته .
- يعتمد منهج المدرسة إلى تحقيق نمو عقلية الطالب من خلال الخبرة الحياتية .
- يؤدى منهج المدرسة إلى تعليم الطلاب وإكسابهم خبرات مفيدة .

جـ – المعلمين :

- مساعدة الطلاب فى عمل دراسات جدوى للمشاريع قبل القيام بها .
- تشجيع الطلاب على التعامل مع سوق العمل ومتطلباته .
- إحداث تشارك وتفاعل اجتماعى بين الطلاب والعاملين بالمدرسة .
- إكساب الطلاب باتجاهات إيجابية نحو العمل اليدوى .
- تشجيع الطلاب على تبنى فكرة ابتكار تنفيذ المشروعات الصغيرة من خلال ريادة الأعمال .

د – الأدوات والخامات :

- توفير مواد وخامات للمدرسة تساعد من تطويرها وإجراء بعض المشاريع بها .
- توفير الماكينات اللازمة لتدريب الطلاب عليها تدريب عملى وحقيقى .
- عدم إهدار المواد الخام والحفاظ عليها من أجل الاستفادة بها استفادة حقيقية .

هـ – المجتمع المحلى والشركات والمصانع :

- إيجاد إدارة للمشروعات الصناعية وأخرى للدعم الفنى للمشروعات .
- العمل على مساهمة المجتمع المحلى والشركات والمصانع فى مساعدة الشباب فى الحصول على فرصة عمل .
- محاولة حل المشاكل المالية التى تعانى منها العديد من المدارس الصناعية .

و – التشريعات :

- ضعف التشريعات التى تساهم فى تطبيق فكرة ريادة الأعمال على التعليم الصناعى .
- يجب على الدولة ، أن تهتم بالقوانين التى تساند وتدعم فكر ريادة الأعمال .
- محاولة إصدار تشريعات تساعد المدارس فى تطبيق الأفكار الجديد ومساندتها .

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

١ – صبحى عبدالعزيز أبوراضى : تحديات التعليم الجامعى فى مصر البدائل المستقبلية، دراسة ميدانية جامعة بنها ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب – جامعة بنها ، ٢٠٠٩م .

٢ – أحمد إبراهيم السيد : دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على منظور أولياء الأمور للتعليم الثانوى الفنى ، المؤتمر العلمى الثالث عشر ، مستقبل التعليم الفنى فى مصر ، كلية التربية – جامعة عين شمس ، ١٩٩٣م .

٣ – اعتماد علام : العولمة وسياسات العمل ، مؤتمر العمل الجديدة فى المجتمع المصرى، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .

٤ – اعتماد محمد علام : الشباب المصرى والمهن المستحدثة : الفرص والدلالات ، رؤية إستشراقية ، فى ندوة : قضايا الشباب المصرى : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، تحرير : فاطمة القلينى ، كلية البنات – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩م .

٥ – إعداد الشباب العربى لسوق العمل ، إستراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن الحادى والعشرين فى قطاع التعليم العربى ، إنجاز العرب ، الألكسو ، د . ت.

٦ – السيد شحاتة السيد : تحديات التعليم الجامعى فى الوطن العربى والبدائل المستقبلية : دراسة ميدانية على جامعة الإسكندرية ، مجلة الإنسانيات ، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٦م .

٧ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واقع التلعيم الثانوى الصناعى وسبل تطويره فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، تونس ، ١٩٩٥م .

٨ – بازم عثمان : إستراتيجية التصنيع فى ماليزيا ، فى د. كمال المنوفى ود. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٩ – برجيت بيرجر : ثقافة تنظيم العمل ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٩٥م.

١٠ – داليا فوزى الجيوشى ، منه الله عصام عبود : ورقة حلقية عن مشاكل التعليم فى مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مركز استطلاع الرأى العام ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٧م .

١١ – ريهام محمود عبدالعليم : المحددات الاجتماعية والاقتصادية للاختيار المهنى ، دراسة ميدانية على عينة من الشباب بجامعة بنها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ٢٠١٢م .

١٢ – سعد الدقميرى : التعليم الفنى وخدماته الطلابية من منظور عالمى ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م .

١٣ – سعيدة بلهادى : تنمية الإبداع الإدارى فى الأداء المتميز بين القادة والمرؤوسين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم والسياسة والإعلام ، جامعة الجزائر بنى يوسف بن خده ، الجزائر ، ٢٠٠٨م .

١٤ – سوزان أبورية : الأسرة ومشكلة البطالة فى ظل آليات العولمة ، ندوة الأسرة المصرية وتحديات العولمة ، أعمال الندوة السنوية التاسعة ، تحرير : أحمد زايد ، مركز الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ٧ – ٨ مايو ، ٢٠٠٢م .

١٥ – سيد محمود عبدالمقصود : قضية قصور التشغيل " البطالة وعلاقتها بجودة التعليم "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

١٦ – عبدالرؤوف أحمد الضبع : التعليم والحراك الاجتماعى والمهنى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، ١٩٩٥م .

١٧ – عبدالسلام نوير : قضايا الشباب فى مصر ، المؤتمر الثانى للبحوث الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الثالث ، ٧ – ١٠ مايو ٢٠٠٠م .

١٨ – عبدالفتاح تركى : مستقبل الجامعات العربية ، مؤتمر التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الأول ، يوليو ١٩٩٤م .

١٩ – عبداللطيف الهنيدى : سوق العمل فى مصر والعوامل المؤثرة فيه ، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة

، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٢٠ – عزة كريم : أوضاع الشباب وأهم قضاياهم ، فى مؤتمر أجيال مستقبل مصر بأوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٢١ – على أحمد مدكور : التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

٢٢ – على عبدالله قائد : دور التعليم التقنى والتدريب المهنى فى تنمية الموارد البشرية فى قطاع منشأت الأعمال الصغيرة : الواقع والطموح ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، العدد العشرين ، ٢٠٠٢م .

٢٣ – فتحى سيد فرج : البدائل المقترح لتمويل التعليم ، الحوار المتمدن ، العدد ١٥٨٥، ٢٠٠٦م ، http: www.alewar.org.

٢٤ – كورتل فريد : الإدارة الفعالة للمعرفة ، مصدر لتحقيق الميزة التنافسية فى ظل المحيط الاقتصادى الجديد ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد بن خيضر بسكره ، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير ، الجزائر ، ٢٠٠٧م .

٢٥ – محمد إبراهيم كاظم : دراسات فى قضايا التعليم الجامعى المعاصر ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، المجلد ١٣ ، ١٩٨٨م .

٢٦ – محمد أنس البار : التعليم الفنى الصناعى وأثره على التنمية – دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر – ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٥م .

٢٧ – محمد سعيد عبدالمجيد : قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم ، دراسة ميدانية ، مقدمة للمؤتمر الدولى الثانى لقسم علم النفس سلوك الإنسان وتحديات العصر ، كلية الآداب – جامعة المنيا ، ١٨ – ٢٠ إبريل ٢٠٠٦م .

٢٨ – محمود أبوزيد وأسماء غانم : المناهج الدراسية تخطيطها وتطويرها ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

٢٩ – محمود الكردى : تدريس التنمية الاجتماعية فى الجامعات المصرية ، ندوة التنمية فى الجامعات المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣٠ – محيا زيتون : التعليم العربى وتحديات المستقبل ، ورقة مقدمة لورشة العمل بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ٩ مارس ١٩٩٨م .

٣١ – مدحت أبوالنصر : تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٣٢ – مرام عبدالسلام منصور الشيوى : دور التفكير الابتكارى فى دعم الميزة التنافسية للعنصر البشرى بالتطبيق على صناعة البرمجيات بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة ، ٢٠١٥م .

٣٣ – مصطفى محمد عز العرب : إطار مقترح لفلسفة التعليم فى المرحلة الجامعية فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والقانونية ، مؤتمر تطوير التعليم الجامعى ، ورقة الجامعة فى المستقبل فى الفترة من ٢٢ – ٢٤ مايو ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م.

٣٤ – معهد التخطيط القومى : المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر، – دراسة ميدانية ، سلسلة قضايا – التخطيط التنمية رقم ٢٢٢ ، يوليو ٢٠١٠م.

٣٥ – معهد التخطيط القومى : تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى (الجزء الثانى) الإطار التطبيقى . سوق الخدمات التعليمية وسوق الخدمات السياحية وسوق البرمجيات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٤ ، يناير ٢٠١٥م .

٣٦ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، المركز الدولى للتعليم والتدريب التقنى والمهنى ، مشروع التعليم للريادة فى الدول العربية : المكون الثانى (٢٠١٠ – ٢٠١٢م)، تقرير توليفى ، مايو ٢٠١٢م .

ثانياً المراجع الأجنبية :

- Gary Oddov, Simon et al.,: "Repatriates as A Source of Competitive Advantage: How to Manage Knowledge Transfer", Journal of Organizational Dynamic, 2013.
- Sheila Edward, Elisabet Weedon and Sheila Riddell, "Attitude to Vocational Learning: "A Literature Review", Scottish Government Social Research, 2008, P. Vi., From:www.Scotland.gov.uk/insight.
- madoo3.co.
- index,php www.mare fa.org.
- ar.wikipedia.org/wiki.
- entre preneurship<httpsjo.hsoub.com